العمران العربي

اتحاد الغُرَف العَرَبيّة
Union of Arab Chambers

اقتصادية شهرية عربية متخصصة

AL-OMRAN AL-ARABI

Issue No. 250 September & October 2022

العدد 250 - أيلول وتشرين الاول (سبتمبر واكتوبر) 2022

سمير عبد الله ناس..
رئيساً للإتحاد الغرف

مؤتمر العمل العربي بدورته 48 يناقش تحديات التحول الرقمي والرقمنة الاقتصادية

- الحرب في أوكرانيا تفاقم أزمة الأمن الغذائي والتغذية العالمية
- تأثير نقص إمدادات الغاز على القطاعات الصناعية والإنتاجية في ألمانيا؟!
- مشاركة حاشدة في منتدى الاعمال اللبناني المصري بالقاهرة
- الاتحاد الأوروبي يفرض قواعد جديدة أكثر تشددا على الشركات الأجنبية بشأن الاستدامة

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها **بنك لبنان والمهجر للأعمال** ونفّذها بالتعاون مع إيكونومينا ومورديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول **الاقتصاد اللبناني** بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديميًا أم باحثًا أم متخصصًا.

قم بزيارة **brite.blominvestbank.com** لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends

الصيرفة الخاصة | الأسواق المالية | الصيرفة الاستثمارية | إدارة الأصول | الأبحاث

اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ **16** كانون الأول (ديسمبر) **1951**، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروّج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سبّاقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف **22** دولة عربية تمثّل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

- مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.
- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرّف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدّم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئيس الفخري
عدنان القصّار

الرئيس
سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين

النائب الأول للرئيس
سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية

النائب الثاني للرئيس
محمّد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان

العين نائل رجا الكباريتي
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن

عبدالله المزروعي
رئيس اتحاد غرف
التجارة والصناعة في
دولة الإمارات

شباب الطيب
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة

يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي

عجلان بن عبد العزيز العجلان
رئيس مجلس
الغرف السعودية

هشام السوباط
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني

محمد ابو الهدى اللحام
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية

محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال

رضا آل صالح
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان

عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية

عمر هاشم
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية

الشيخ خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر

محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت

محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا

إبراهيم العربي
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية

الحسين عليوى
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات

أحمد باب ولد أعلي
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية

محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية

خالد محمد حنفي
الأمين العام

تطوير التعاون الاقتصادي العربي وفق متطلبات المتغيّرات العالمية

في البداية وقبل الغوص في تفاصيل الظروف والأوضاع الاقتصادية التي يمر بها العالم، ومن بلداننا العربية، وتأثير كل ذلك على اقتصاداتنا العربية، لا بدّ لي أن أعبّر عن مدى شعوري بالفخر والاعتزاز الكبيرين، عن تولّي رئاسة اتحاد الغرف العربية للسنتين المقبلتين.

واسمحوا لي في هذا المناسبة أن أتوجّه بالتحيّة والثناء، إلى سعادة الأستاذ عبد الله محمد المزروعي، رئيس اتحاد الغرف بدولة الامارات العربية المتحدة، على الجهود الجبّارة التي بذلها خلال فترة رئاسته لمجلس إدارة الاتحاد، وسط أحلك الظروف التي مرّت وتمرّ على بلداننا العربية، فتميّزت ولايته بالتجديد والتطوير والعمل والإنجازات التي ستحفر في سجل الاتحاد الذهبي.

أما بعد، فإنّ ما يمرّ به العالم يجعلنا كقطاع خاص عربي بالتعاضد والشراكة مع حكومات بلداننا العربية، مناقشة بكل جديّة القضايا التي تهم اقتصاداتنا وشعوبنا في سبيل الارتقاء إلى مصاف البلدان المتقدّمة والمزدهرة، ومن بين هذه القضايا "اتفاقية الاستثمار العربية الموحدة"، و "معوقات التجارة العربية في ظل التحوّل الرقمي واحتياجات التنمية المستدامة والمستجدات العالمية"، و "دور الغرف العربية كشريك ضامن وعملها كغرف ثقة للعمليات التجارية"، و "واقع النقل واللوجستيات في ظل التحديات العالمية"، إضافة إلى "التحديات المستجدة في التجارة العالمية والخيارات والفرص المتاحة أمام الاقتصاد العالمي"، إلى جانب العديد من المواضع الهامة التي تحتّم علينا كقطاع خاص عربي، التنسيق والعمل لاستكمال مسيرة التطوير والنهوض في الاتحاد، فضلا عن مجابهة التحديات التي تواجه بلداننا العربية وتلبية طموحات شبابنا العربي الحالم بغد أفضل.

كما لا بدّ من إيلاء الاهتمام بشكل أكبر بالعملية التعليمية في الدول العربية وإحداث تطوير نوعي في مناهج التعليم خصوصا المناهج العلمية لضمان أن يتمتع الخريجون بالمعرفة والمهارات العالية التي تتيح لهم الاسهام في دفع عملية التنمية، وتحقيق النهضة العربية الشاملة، وتطوير التعليم وتحسين مناهجه وأدواته وآلياته كشرط لبناء القدرات البشرية المؤهلة القادرة على مواكبة تطورات العصر وبناء المجتمعات العربية المستنيرة المنافسة.

كذلك تقتضي الظروف التي فرضتها جائحة "كورونا" التي أفرزت تداعيات اقتصادية سلبية على مجمل الاقتصادات العالمية، يضاف إليها الأزمات السياسية والأمنية العالمية جرّاء الحرب الروسية على أوكرانيا، والتي خلقت حالة من الهلع العالمي جرّاء موجة التضخّم التي تواجهها اليوم معظم دول العالم، والخوف من انعدام الأمن الغذائي العالمي بسبب الخلل العالمي الحاصل على صعيد سلاسل الإمداد، العمل على إعداد خطة عمل تستهدف تطوير التعاون الاقتصادي العربي، وزيادة التبادل التجاري وربط البنى التحتية في مجالات النقل والطاقة، وتعزيز الاستثمارات العربية في الدول العربية ولا سيّما في قطاعات الاقتصاد الرقمي والثورة الصناعية الرابعة، بما يساعد على احداث التنمية الاقتصادية والاقليمية وتوفير فرص العمل للشباب العربي.

وإذ نثمّن ما تحققه العديد من البلدان العربية من إنجازات في مجال التنمية المستدامة التي يجب أن تسعى السياسات الاقتصادية إلى تعظيمها. فإنّه في المقابل هناك بلدان عربية ما تزال تعاني ظروفا اقتصادية مدقعة. وأمام هذا الواقع لا بدّ من توظيف كافة الجهود من أجل وضع مقترحات قابلة للتنفيذ السريع من أجل تنمية الشراكة مع القطاع الخاص وايجاد بيئة استثمارية محفزة ورفع توصياته الشاملة قبيل القمة القادمة، ونؤكد ضرورة التقدم بشكل ملموس نحو اقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والاتحاد الجمركي.

إذن أمامنا تحديات كبيرة، لذا هناك ضرورة لاستمرار التشاور والتواصل من أجل اعتماد أفضل السبل وتبني البرامج العملية التي تمكننا من استعادة المبادرة في عالمنا العربي، والتقدم في الجهود المستهدفة حل الأزمات وتحقيق التنمية المستدامة، وإيجاد الفرص وتكريس قيم الديمقراطية وحقوق الانسان والمواطنة والمساواة التي تعزز الهويات الوطنية الجامعة وتحمي الدولة الوطنية ركيزة النظام الإقليمي العربي، وتحول دون التفكك والصراع، وتحمي بلادنا العربية وتجعلنا نصون الأمن والاستنارة وتحقيق المزيد من الانجاز.

سمير ناس

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

مشاركة حاشدة في منتدى الاعمال اللبناني المصري بالقاهرة

25

اتحاد الغرف العربية يشارك في الاجتماع الثالث عشر للفريق العربي لسلامة الغذاء

29

كيفية سد الفجوات الجنسانية وتحقيق النمو الاقتصادي العالمي

33

الحرب في أوكرانيا تفاقم أزمة الأمن الغذائي والتغذية العالمية

35

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

مؤتمر العمل العربي بدورته 48 يناقش تحديات التحول الرقمي والرقمنة الاقتصادية 9

منتديات

مشاركة حاشدة في منتدى الاعمال اللبناني المصري بالقاهرة 25

اجتماعات

اتحاد الغرف العربية يشارك في الاجتماع الثالث عشر للفريق العربي لسلامة الغذاء 29

اقتصاد دولي

- الاتحاد الأوروبي يفرض قواعد جديدة أكثر تشددا على الشركات الأجنبية بشأن الاستدامة 32
- كيفية سد الفجوات الجنسانية وتحقيق النمو الاقتصادي العالمي 33

تأثير نقص إمدادات الغاز على القطاعات الصناعية والإنتاجية في ألمانيا؟!

38

ECONOMIC UPDATE ON AUSTRIA 2022-2023

57

العدد 250 - أيلول وتشرين الأول (سبتمبر واكتوبر) 2022
Issue No. 250 September & October 2022

أمن غذائي

الحرب في أوكرانيا تفاقم أزمة الأمن الغذائي والتغذية العالمية 35

غرف مشتركة

مخاوف من تأثير نقص إمدادات الغاز على القطاعات الصناعية والإنتاجية في ألمانيا 38

أخبار 43

JOINT CHAMBER

ECONOMIC UPDATE ON AUSTRIA 2022-2023 57

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837
00961-1-826021/22
00961-1-826020
info@uac.org.lb
www.uac-org.org

SPENDING IS EARNING

FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App.
Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

1244

FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

split.

لجنة شؤون العمل في اتحاد الغرف العربية تعقد اجتماعها في القاهرة

مؤتمر العمل العربي بدورته 48 يناقش تحديات التحول الرقمي والرقمنة الاقتصادية

عقدت لجنة شؤون العمل المنبثقة عن اتحاد الغرف العربية اجتماعا بتاريخ 17 أيلول (سبتمبر) 2022، في فندق انتركونتيننتال سيتي ستارز في القاهرة (الساعة السابعة مساء)، وذلك عشية انعقاد الدورة (48) لمؤتمر العمل العربي. وهدف الاجتماع إلى إتاحة المجال أمام الغرف واتحادات الغرف العربية مناقشة الأمور المدرجة على جدول أعمال المؤتمر وما يستجد من أمور. وقد تم اختيار سعادة السيد خليفة مطر الكعبي رئيساً للجنة.

رحب الأمين العام لاتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي في مستهل اللقاء، بأعضاء لجنة العمل ممثلي منظمات أصحاب الأعمال في الدول العربية. ومن ثمّ استعرض جدول أعمال الدورة (48) لمؤتمر العمل العربي.

وتناول البند الأول «تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي»، حيث تضمّن القسم الأول تقرير المدير العام وعنوانه: الاقتصاد الرقمي وقضايا التشغيل. أما القسم الثاني فتضمّ تقريرا عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال عام 2021.

أما البند الثاني فتطرّق إلى «النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة». بينما تضمّن البند الثالث متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق. وتطرّق البند الرابع إلى المسائل المالية والخطة والموازنة. في حين تناول البند الخامس: تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية. في حين ناقش البند السادس: مذكّرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (110) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف 27 أيّار (مايو) – 11 حزيران (يونيو) 2022).

وتضمّن البند السابع: تشكيل لجنة الخبراء القانونيين (2022–2025). أما البند الثامن فتمحور حول: «الذكاء الاصطناعي وأنماط العمل الجديدة». وتمحور البند التاسع حول «رقمنة أنظمة الحماية الاجتماعية وحوكمتها». أما البند العاشر فكان بعنوان: تكريم رواد العمل العربي. أما البند الحادي عشر فكان حول تحديد

مكان وجدول أعمال الدورة (49) لمؤتمر العمل العربي 2023.
ومن ثمّ بحث بعد ذلك أعضاء اللجنة البنود المدرجة على جدول أعمال الاجتماع، كما استعرضوا تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية لهذا العام والذي يأتي تحت عنوان الاقتصاد الرقمي وقضايا التشغيل، وثمنت اللجنة التقرير وما يحمله من اقسام هامة وتناولت بالشرح والتحليل الجوانب الأساسية للتقرير، كما أثنت لجنة العمل على البنود الفنية المعروضة على الدورة الحالية، كما وجه رئيس الجلسة الشكر لمنظمة العمل العربية مشيداً بفعالياتها وأنشطتها المختلفة.

مؤتمر العمل العربي

عقدت في القاهرة، الدورة 48 لمؤتمر العمل العربي، تحت رعاية الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وبتنظيم من منظمة «العمل العربية» التابعة لجامعة الدول العربية. وترأست المملكة المغربية أعمال الدورة لهذا العام وذلك استناداً إلى نظام العمل في مؤتمرات العمل العربي.

وشارك في أعمال الدورة وزراء عمل ورؤساء وأعضاء وفود من منظمات أصحاب الأعمال والاتحادات العمالية، من 21 دولة عربية، وممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والمنظمات العربية والدولية، وعدد من السفراء، والشخصيات العامة، حيث بحث المجتمعون ملفات وقضايا وتحديات تواجه عالم العمل في الوطن العربي، وتقدم توصيات بشأن دعم التنمية، والنمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل. واستعرض المؤتمر تقرير منظمة العمل العربية الذي يرصد التأثير الذي أحدثه التحول الرقمي على العديد من الدول التي تبنته وجنت ثماره، ويقدم رؤية لما يمكن أن تحققه الدول العربية في المستقبل القريب، من جراء التوسع في استخدام أدوات ومنظومة (التحول الرقمي) في اقتصاداتها.

جلسة الافتتاح

برعاية **رئيس جمهورية مصر العربية عبد الفتاح السيسي** عقدت أعمال الدورة 48 لمؤتمر العمل العربي في القاهرة – جمهورية مصر العربية، وحضر جلسة الافتتاح وزير القوى العاملة المصري

حسن محمد حسن شحاتة ممثلا الرئيس المصري، والأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية السفير الحسين الهنداوي ممثلا عن معالي أحمد أبو الغيط الأمين العام للجامعة، ومعالي الدكتور يونس سكوري وزير الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات في المغرب رئيس المؤتمر استنادا إلى نظام العمل في مؤتمر العمل العربي، وبمشاركة أصحاب المعالي السادة وزراء العمل العرب ورؤساء منظمات أصحاب الأعمال والاتحادات العربية في الدول العربية وممثلي المنظمات العربية والدولية .

وتحدّث في الجلسة الافتتاحية **المدير العام لمنظمة العمل العربية فايز المطيري**، فرفع أسمى عبارات الشكر والتقدير إلى فخامة رئيس جمهورية مصر العربية عبد الفتاح السيسي على رعايته للدورة 48 لمؤتمر العمل، مقدراً عالياً حرص فخامته على رعاية مؤتمرات العمل العربي المنعقدة في القاهرة مما يؤكد حرص مصر وقيادتها الحكيمة على تعزيز دورها القومي في دعم مسيرة العمل العربي المشترك. وأشار المطير إلى حكمة فخامته ورؤيته العميقة الذي أعاد بها مصر إلى ثقلها العربي والدولي، كما رحب بأصحاب المعالي والسعادة وجميع السادة المشاركين في أعمال المؤتمر، مقدماً الشكر لسعادة السفير الدكتور حسين الهنداوي، ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية لحضوره حفل الافتتاح، والشكر إلى معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، لحرصه المتواصل على حضور جامعة الدول العربية بأعلى مستوى تمثيل في مؤتمر العمل العربي، مرسخاً بذلك رمزيتها التاريخية وبعدها القومي العربي.

ونوه المطيري إلى ما يتضمنه تقرير المدير العام «الاقتصاد الرقمي وقضايا التشغيل» الذي يعالج القضايا ذات الأولوية الاستراتيجية على الساحة العربية، ويتواءم مع متطلبات المرحلة الراهنة، مشيراً الى أنه حرص أن يقدم في التقرير رؤية لما يمكن أن تحققه الدول العربية في المستقبل القريب من جراء التوسع في استخدام أدوات ومنظومة «التحول الرقمي» في اقتصاداتها، وأن يضع بين أيدي أطراف الإنتاج في الوطن العربي مقترحات وتوصيات عملية ملموسة لكيفية تسخير هذه التقنيات والاستفادة مما توفره من طاقات وإمكانيات تقنية هائلة، لدفع عجلة التنمية ولرفع معدلات النمو الاقتصادي وتوسيع قاعدة فرص العمل المستقبلية، مطالباً المؤتمر بالخروج باستراتيجية لبناء اقتصادات عربية قوية تواكب التطورات وتحقق النمو وتوفر فرص العمل اللائق.

وأشار مدير عام منظمة العمل العربية في كلمته على أنه تنفيذا لقرار المؤتمر في دورته السابعة والأربعين بشأن مؤتمر المانحين، تقرر عقد المؤتمر في الربع الأول من العام 2023 في المملكة الأردنية الهاشمية بالتعاون مع وزارة العمل الفلسطينية ومنظمة العمل الدولية وهذا جزء من التزامنا تجاه القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني حتى يتمكن من ممارسة حقوقه المشروعة على ارضهم وفي كنف دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ناصر المير

وتوجه رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية المهندس ناصر المير بالشكر والتقدير لجمهورية مصر العربية ولأطراف الإنتاج الثلاثة على تقديم كافة التسهيلات اللازمة لإنجاح أعمال المؤتمر، مشيراً الى أن هذا المؤتمر ينعقد في ظل ظروف غاية في الدقة، بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية الأخيرة الذي فجرت العديد من القضايا في جميع المجالات أمام العالم أجمع وخاصة القضايا ذات الشأن بالعمل العربي المشترك، وعبر سعادته عن تشرفه بترأس دورتي مجلس الإدارة 95 و96 لمجلس إدارة منظمة العمل العربية، مقدماً الشكر لأعضاء المجلس على تعاونهم المثمر التي أسهم في نجاح أعمال مجلس الإدارة هذا وتطرق سعادته صورة موجزة عن البنود التي تمت مناقشتها في الدورتين السابقتين والتوصيات الهامة التي خرجت عنهما، مثمناً عالياً العون المتميز الذي لمسه من سعادة المدير العام في تسيير أعمال المجلس.

حسين الهنداوي

وألقى الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية الدكتور الحسين الهنداوي، كلمة نيابة عن الأمين العام لجامعة الدول العربية، أكد فيها على أنّ الدورة 48 لمؤتمر العمل العربي تنعقد في ظل التحديات الكبيرة التي يمر بها العالم والتي بدأت بجائحة كورونا ثم الحرب الروسية الأوكرانية، وتأثيراتهم على كافة المجالات، وما نتج عنهم من ارتفاع معدلات العجز الغذائي والمائي والتأثيرات على سوق العمل والأيدي العاملة بصفة عامة، وأضاف أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تتابع بكل الإعجاب والتقدير الجهود الكبيرة لمنظمة العمل العربية وتطور فكر العمل بالمنظمة وانتهاجها

سياسة التنسيق مع أطراف الإنتاج الثلاثة، مؤكدًا على إدراك الأزمة التي تواجه سوق العمل وقضايا التشغيل ومكافحة الفقر منذ فترة كبيرة، ولكن لم تأخذ تلك القضايا حقها حتى الآن.

يونس سكوري

وتقدم معالي الدكتور يونس سكوري وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات رئيس الدورة 48، بالشكر إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي لرعايته مؤتمر العمل العربي، كما أثنى على اختيار المدير العام لتقريره لهذا العام ليكون محل نقاش جلسات المؤتمر.

وأكد أن اليوم هو فرصة لنا جميعا في الظروف الجديدة والبالغة الدقة التي تتصادف مع اعمال مؤتمرنا هذه الظروف التي لا تخفى على احد والتي فرضت على كافة الدول انماطا جديدة للحياة والعمل، مشيرا إلى ان منظمة العمل العربية تتميز بطبيعتها الثلاثية من اطراف انتاج الثلاثة ترسم لنا سبل العمل المشترك التي نعمل من اجل تحقيقها كما اكد معاليه على الدور الهام لوزراء العمل العرب في دولهم لصياغة سياسات العديد من المجالات لإنتاج نماذج اقتصادية وذلك لخدمة الشعوب والشباب والحفاظ على التوازنات الاقتصادية واستمرار الإصلاحات .

حسن شحاتة

ونقل وزير القوى العاملة المصري حسن شحاته، تحيات الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية للمشاركين في أعمال الدورة 48 لمؤتمر العمل العربي، مشيراً الى أن التحديات والمتغيرات المتلاحقة على المستوى الدولي، تستدعي إعطاء العمل العربي المشترك أولوية ليكون نموذجاً مشرفاً لحضارة عريقة قادراً على الاستمرار في بناء المستقبل، والحفاظ على التراث والماضي العريق.

أضاف: إن جمهورية مصر العربية حكومة وشعباً ستظل داعمة ومساندة لكافة قضايا الأمة العربية وإننا حريصون على استقرار ونماء كل شعوب المنطقة.

كما ثمّن في كلمته المواضيع المطروحة على المؤتمر العام للنقاش، مشيراً إلى أنها مجموعة من أهم القضايا المعاصرة والتي تتمثل في الاقتصاد الرقمي وقضايا التشغيل وما يقدمه من توصيات عملية لكيفية تسخير التقنيات الرقمية لدفع عجلة التنمية ورفع معدلات النمو، فضلاً عن موضوع الذكاء الاصطناعي وأنماط العمل الجديدة، وكذلك موضوع «رقمنه أنظمة الحماية الاجتماعية وحوكمتها».

دروع تكريمية

خلال افتتاح أعمال الدورة الثامنة والأربعون لمؤتمر العمل العربي قدم المدير العام لمنظمة العمل العربية سكرتير عام المؤتمر فايز علي المطيري دروع تكريمية لأصحاب المعالي والسعادة عرفاناً وتقديراً من منظمة العمل العربية لجهودهم، حيث تسلم **معالي حسن محمد شحاتة وزير القوى العاملة ممثل راعي المؤتمر** درع منظمة العمل العربية من **سعادة فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية.

وتقديراً لجهوده المخلصة واسهاماته المتميزة في دعم وتعزيز مسيرة العمل العربي المشترك، قدم سعادته درع منظمة العمل العربية **لسعادة السفير الدكتور/ حسين الهنداوي** الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية لحضوره افتتاح أعمال الدورة 48 لمؤتمر العمل العربي ممثلاً عن **معالي / أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية.**

وعرفاناً من منظمة العمل العربية على جهوده المخلصة في خدمة قضايا العمل والعمال، قدم سعادة المدير العام درع منظمة العمل العربية **لمعالي الوزير السيد/ يونس سكوري – وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشيغل والكفاءات** – رئيس الدورة الحالية.

وتقديراً على جهوده خلال توليه مهام رئيس مجلس الإدارة عن فريق اصحاب الأعمال، تسلم **السيد المهندس ناصر المير – رئيس مجلس الإدارة** درع التكريم من سعادة السيد فايز علي المطيري.

وتقديراً من منظمة العمل العربية لجمهورية مصر العربية لترأسها أعمال الدورة 47 لمؤتمر العمل العربي، قدم **سعادة فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية درع منظمة العمل العربية **لمعالي حسن محمد شحاتة وزير القوى العاملة المصري.**

وتقديراً لجهوده التي قدمها لخدمة البلدان العربية خلال فترة ولايته قدم المدير العام لمنظمة العمل العربية درع منظمة العمل العربية

لسعادة جاي رايدر – المدير العام السابق لمنظمة العمل الدولية تسلمها نيابة عنه مستشار مدير عام منظمة العمل الدولية **السفير ياسر حسن.**

تكريم رواد العمل العرب

كرمت منظمة العمل العربية 29 رائد من رواد العمل العرب الذين كان لهم دور فاعل في خدمة قضايا العمل والعمال في الوطن العربي، اعترافاً بجهودهم وعطائهم وتاريخهم في تعزيز دور أطراف الإنتاج، وترسيخًا لإعلاء قيمة العمل.

جاء ذلك خلال افتتاح مؤتمر العمل العربي فى دورته الـ (48) والمقام فى القاهرة تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي، فى الفترة من 18 – 25 سبتمبر 2022، وبمشاركة وزير القوى العاملة حسن شحاتة، ووفودا من الدول العربية .

وجاء التكريم كالتالي:

عن مصر: المرحوم محمد وهب الله الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال مصر السابق، المرحوم محمود العربي عضو برلمان سابق ورجل الأعمال السابق ورئيس مجلس إدارة مجموعة شركات العربي.

وعن المغرب: محمد يتيم مدير مكتب في الاستشارة والتكوين والوساطة في العلاقات المهنية، وزير الشغل والإدماج المهني السابق.

ومن الأردن جرى تكريم كل من لينا قسطنطين المديرة التنفيذية ورئيسة مجلس إدارة شركة رسومات لصناعة الشكولاتة، وسعادة العين عيسى حيدر مراد عضو مجلس الأعيان الأردني ورئيس لجنة العمل والتنمية .

ومن الإمارات، الدكتور محمد بطي (استاذ جامعي).

ومن البحرين: الدكتور مجيد بن محسن العلوى وزير العمل والتنمية الاجتماعية السابق، وسعادة الشيخة هند بنت سلمان آل خليفة الوكيل المساعد للشئون الاجتماعية بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية سابقا، بسيم جاسم الزوادى نائب رئيس الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين للتنظيم الداخلي.

وعن تونس: سامية بكوش ملحق اجتماعى بقنصلية تونس بروما.

وعن الجزائر زايدي فضيل مدير عام التشغيل والإدماج بوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي سابقا، المحفوظ ميقاتلي الأمين العام للكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية، محمد بدر الدين أمين وطني سابق في الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

وعن السعودية: الدكتور عبد الله بن ناصر نائب وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية للعمل، عبد الرحيم الغامدى مستشار اللجنة الوطنية للجان العمالية ومشرف القضايا العمالية باللجنة الوطنية حاليا رئيس اللجنة العمالية بالشركة السعودية للكهرباء سابقا.

وعن العراق: الدكتور رياض حسن محمد استاذ جامعة في كلية الرافدين جامعة بغداد، ورحيم العيبي محسن عضو المكتب التنفيذى ونائب رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق، صالح حسين خزعل صاحب معمل إنتاج المكائن.

وعن سلطنة عمان: حمد بن خميس العامرى وكيل وزارة القوى العاملة لشئون العمل سابقا .

وعن فلسطين: عمر محمود هاشم رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية سابقا.

وعن الكويت: حسين محمد طالح مراقب بمحطة القوى الكهربائية سابقا، أحمد راشد الهارون مدير عام غرفة تجارة وصناعة الكويت سابقا، خالد مطلق العزمي عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للقوى العاملة سابقا.

وعن لبنان: سعد الدين حميدي صقر أمين عام اتحاد العمال العام نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعى، والمرحوم الدكتور خليل شرى الأمين العام الأسبق لجمعية الصناعيين اللبنانيين .

وعن اليمن: غازي عبد الله مستشار وزير الشئون الاجتماعية والعمل، الدكتور فضل على استاذ الاقتصاد الدولي بجامعة عدن مستشار وزير الشئون الاجتماعية والعمل، الدكتور أحمد حمود المخلافى القائم بأعمال وكيل الوزارة لقطاع القوى العاملة .

وعن ليبيا: هدى محمد بشير موظفة بمكتب العمل العربي سابقا.

التحول الرقمي والرقمنة الاقتصادية

تناولت محاور المؤتمر «الذكاء الاصطناعي وأنماط العمل الجديدة»، و «رقمنة أنظمة الحماية الاجتماعية وحوكمتها»، و «الفرص التي تقدمها التكنولوجيا الحديثة في مجال تطوير أساليب وشروط وظروف وعلاقات العمل»، و «كيف يُمكن للعالم العربي

بما له من خصوصية، أن يتقدم نحو التحول الرقمي، ويواجه التحديات التي تعترض طريق رقمنة خدمات الحماية الاجتماعية.

وتناول تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربي، موضوع الارتباط التشابكي بين الأنشطة الاقتصادية وأثر «التحول الرقمي» الذي هو حصيلة مليارات الاتصالات اليومية عبر الانترنت بين الأشخاص والشركات، والأجهزة، وما يتخللها من تدفق للبيانات، والعمليات المتبادلة إلكترونياً، ويمثل الاقتصاد الرقمي العالمي اليوم ما نسبته 22% من حجم الاقتصاد الكلي، (بينما الاقتصاد الرقمي العربي لم يتجاوز معدله الـ 5% فقط من الناتج المحلي الإجمالي)، وهذا يؤشر ويدلل بوضوح على أن تأثير الاقتصاد الرقمي في تعزيز النمو الاقتصادي في تنام وتصاعد، ويحقق معدلات جيدة، أعلى بكثير مما يحققه مثيله الاقتصاد التقليدي؟ وهذه النتيجة وحدها كافية لتحفيز الدول العربية من أجل تبني استراتيجية التحول الرقمي دون إبطاء أو تأخير.

مميزات التحول للاقتصاد التكنولوجي والرقمي

- زيادة الإنتاجية وترشيد استخدام الموارد.
- تطور التجارة الإلكترونية.
- تنوع وتطوير السلع والخدمات الرقمية.
- تدفق رؤوس الأموال عابرة القارات.
- خلق العديد من الوظائف والمهارات.
- الشفافية والمصداقية.

معوقات التحول التكنولوجي والرقمنة الاقتصادية

- احتكار التكنولوجيا من الشركات العملاقة وسرعة التغير التكنولوجي.
- انخفاض معدل الخصوصية بسبب تسرب البيانات والمعلومات.
- تراجع الأمن الوظيفي لعدم توافر الاستقرار الوظيفي لكثير من العاملين، ونظم الحماية والتأمينات الاجتماعية، والحوار الاجتماعي.
- آثار التحول على السلم الأهلي والمجتمعي لضمان تحقيق انتقال آمن يراعي مصالح مختلف الأطراف في العملية الإنتاجية، بقدر يحفظ التوازن ويحقق العدالة الاجتماعية، وذلك حفاظاً على تماسك المجتمعات العربية وتحقيق السلم الأهلي والمجتمعي.

التحول الرقمي، والاقتصاد الرقمي، مكوناته ومجالاته وخطوات الانتقال إليه

مكونات التحول الرقمي

يتكون الاقتصاد الرقمي من عنصرين أساسيين: الأول الأعمال الإلكترونية، والثاني التجارة الإلكترونية.

مجالات التحول الرقمي

- تنوع آفاق الوظائف والمهارات في سوق العمل.
- خلق تجربة فريدة للعملاء.
- البنية التحتية الرقمية تسهم في إنشاء شبكات رقمية ذكية تسهم في إدارة كفؤة للتجارة، وهذا يؤدي إلى استقطاب قطاعات عريضة من الطبقة المتوسطة، لزيادة مشاركتها في العملية الاقتصادية.
- إنترنت الأشياء (things of Internet) حيث أنّ إدماج العالم المادي والرقمي يعمل على دمج الأصول أيضاً للمجال الرقمي، وهذا أمر سيساعد ويسرّع من عملية التحول الرقمي.

الاقتصاد الرقمي ساهم في الغاء الحدود والحواجز أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى أي نقطة في العالم.

وتختلف الرقمنة والتحول الرقمي لنشاط الأعمال وذلك للزيادة المطردة في محتوى خدمات الإنتاج عبر مختلف القطاعات الإنتاجية، سواء في الزراعة أو التعدين، أو التصنيع، خاصة بعد التحول النوعي في استخدام الموارد، وإدخال التقنيات الرقمية على جميع مراحل الإنتاج، مما زاد من تشابكهما وارتباطهما بالتخصص وابتكار المنتجات والخدمات.

ويستشف من ذلك أن معدل الزيادة في تجارة الخدمات بين البلدان العربية بداية من العام 1990 وحتى العام 2020 كانت تتراوح بين 4 إلى 15 في المئة. وبالمقارنة مع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع، فإن نسبة تجارة الخدمات بها وصلت إلى 70 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يدلل على أن متوسط نصيب الخدمات في الاقتصاد العربي لا زالت معدلاتها منخفضة، مما يؤكد على أن التحول إلى الاقتصاد الرقمي بات أمراً ملحاً.

تحليل مؤشرات التحول الرقمي والرقمنة للدول العربية

أولاً: مؤشر تبني تطبيق الرقمنة (Index Adoption Digital – DAI)

يقيس هذا المؤشر تبني البلدان للتحول الرقمي عبر ثلاثة أبعاد للاقتصاد: رقمنة الخدمات للمواطن، ورقمنة الأعمال للحكومات، ورقمنة المعاملات في بيئة الأعمال.

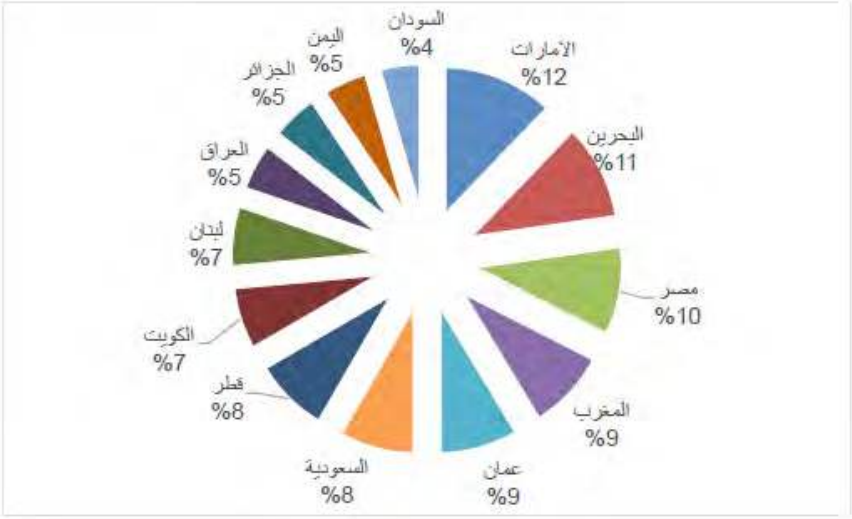

ترتيب الدول العربية وفقاً لمؤشر تبني تطبيق الرقمنة

المصدر: البنك الدولي 2022

ثانياً: مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (EGDI Index Development Government-E)

ترتيب الدول العربية وفقاً لمؤشر الرقمنة الحكومية لعام 2021

المصدر: البنك الدولي 2022

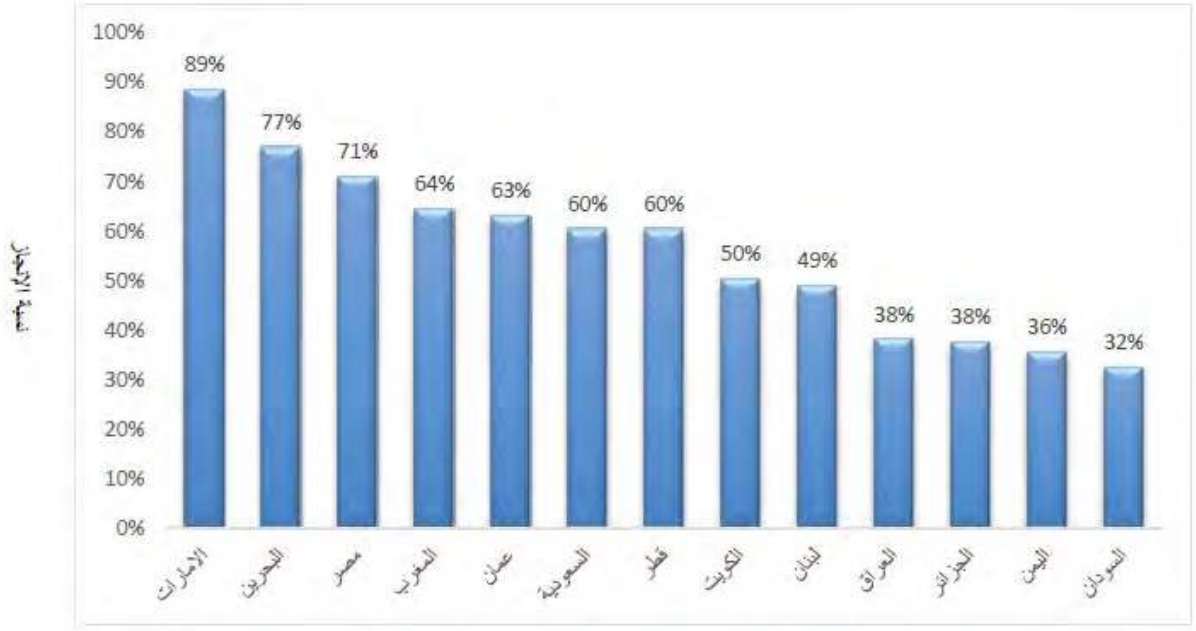

ثالثاً: مؤشر البنية التحتية الإلكترونية (index infrastructure Digital)

ترتيب الدول وفقاً لمؤشر البنية التحتية الإلكترونية

المصدر: تقرير التنافسية العالمي 2022

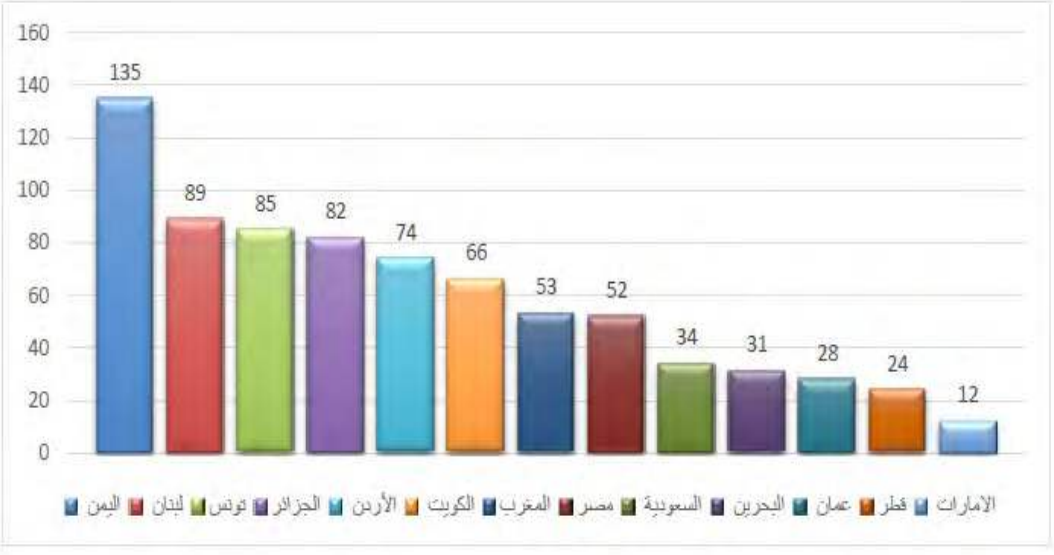

رابعاً: مؤشرات التنافسية العالمية (Index Competitiveness Global)

ترتيب الدول وفقاً لمؤشر التنافسية العالمي

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي 2019، مؤشر التنافسية العالمي

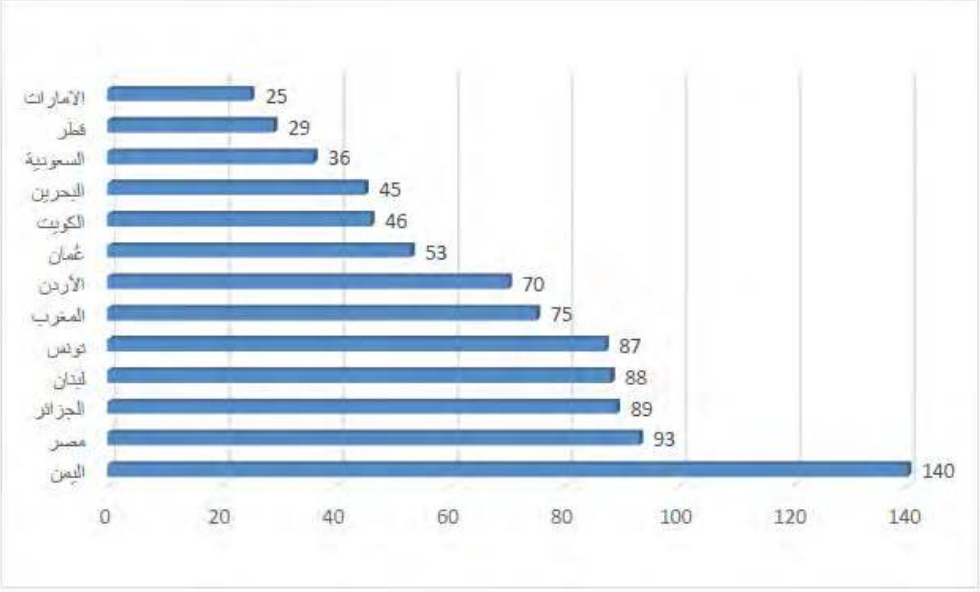

خامساً: مؤشر الحوكمة الإلكترونية

ترتيب الدول عالمياً وفقاً لمشر الحوكمة الإلكترونية

المصدر: تقرير التنافسية العالمي لعام 2020

مؤشر تصنيف التنافسية الرقمية العالمي

منهجية التنافسية الرقمية

المصدر: مركز التنافسية العالمية IMD

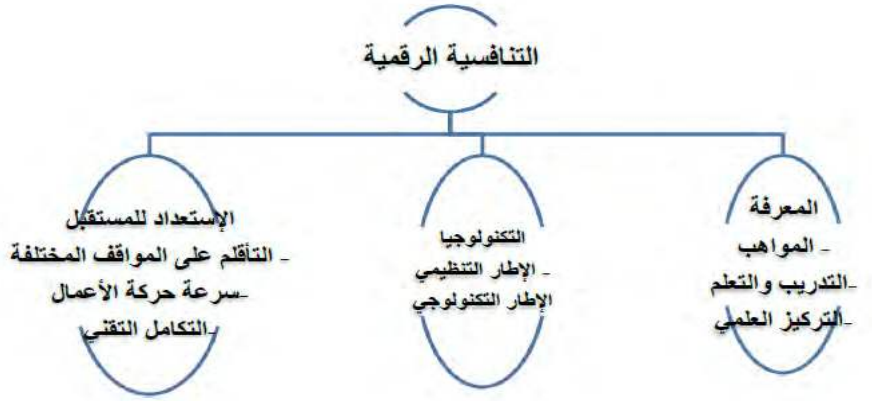

مؤشر المهارات التنافسية

يقيس هذا المؤشر قدرة الدول في المنافسة على زيادة معدل المواهب وتعتمد منهجيته على مدى توافر المهارات الرقمية للأفراد داخل الدولة، وكذلك مهارات الخريجين، ومهارات القوى العاملة الحالية والمستقبلية، وسهولة الوصول للموظفين أصحاب المهارات، وبالتالي فالدول التي نجحت في توفير شبكات رقمية وبنية تحتية للاتصالات للكوادر المؤهلة من مواطنيها تمكنت من تحقيق الاستفادة العظمى للتحول الرقمي.

الترتيب العالمي للدول

مؤشر المهارات التنافسية العالمية 2020

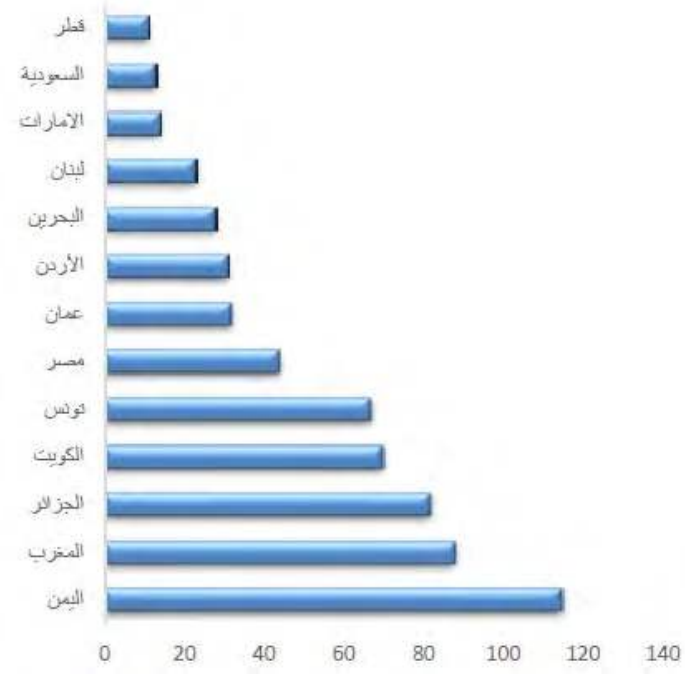

الفرص المتاحة والتحديات المتوقعة لتمكين التحول الرقمي والرقمنة

إن التحول الرقمي والرقمنة سوف يؤديان إلى ظهور أنواع جديدة من سلاسل القيمة العالمية (Chain Value Global). وسيساهم توسيع أنشطة تجارة سلاسل القيمة العالمية في العديد من القطاعات، حيث حققت بعض الدول العربية، مثل المغرب، وتونس، نجاحات في إنتاج بعض السلع التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة مثل السيارات والطيران، ومع ذلك، ظل التفاوت بين الدول في معدلات النمو الذي تم تحقيقه من تجارة سلاسل القيمة العالمية قائماً.

وتخلق الرقمنة فرص عمل جديدة، تتطلب العديد من المهارات التكنولوجية والمواهب التقنية، حتى يمكن الاستفادة من الفرص المرتبطة بالتحول الرقمي والرقمنة، لاستيعاب طاقات فئات عريضة من الشباب العربي المتعلم والعاطل عن العمل.

ويحفّز الاقتصاد الرقمي الدول على تطبيق سياسة الشمول المالي، التي تهدف إلى زيادة قدرة القطاع المالي على جذب المدخرات، وحفظ أصحابها إلى الدخول في مشاريع استثمارية مفيدة، وذات عائد مالي مجزي، وتقديم الخدمات المالية والتمويلية لمختلف شرائح المجتمع.

التحديات المتوقعة للتحول الرقمي والرقمنة

إن أبرز التحديات التي تعيق عمليّة التحول إلى «الاقتصاد الرقمي» تكمن في الفجوة الرقمية القائمة الآن بين الدول المتقدمة، والدول الأقل نمواً، المتمثلة في عاملين اثنين هما: القدرة على الاتصال بالإنترنت بسهولة ويسر وأمان. يضاف إلى ذلك إقرار استراتيجية للتنمية الرقمية تعمل على ضمان نشر المكاسب والحد من المخاطر، فكلما نجحت الدول في تقليص أو تجسير هذه الفجوة كلما كان النجاح حليفها في جذب المزيد من الاستثمارات التي تمكنها من خلق وظائف جديدة في سوق العمل، تعتمد على الأتمتة للوظائف في المستويات الإدارية المختلفة بالقدر الذي يحقق المنافع المتوقعة من التقنيات الرقمية.

على الدول العربية أن تسارع في إزالة القيود التقنية على تجارة الخدمات، لما لذلك من أثر إيجابي على نمو سلاسل القيمة، وتحسين مستوى الأداء الاقتصادي للدول العربية، ورفع معدل مساهمته في الاقتصاد العالمي.

مخاطر التحول الرقمي تنقسم إلى:

المخاطر المتعلقة بالمواطن

1- الفجوة الرقمية
2- فقد فرص التوظف نتيجة للتحول الرقمي
3- ضعف الثقة والحافز لإستخدام التكنولوجيا
4- محدودية الإطلاع على التكنولوجيا
5- محدودية القدرة على إستخدام التكنولوجيا
6- إنخفاض عامل الأمان السيبراني

المخاطر المتعلقة بالحكومة

1 - التعقيد والصعوبة في التطبيق
2- إنخفاض المهارات والقدرات
3- محدودية الموارد البشرية المناسبة
4- محدودية الموارد المالية اللازمة للعمل
5- تركيز كل جهة حكومية على نفسها فقط
6- ضعف قدرة الدول النامية علي الإستفادة من التحول الرقمي

الآليات الرئيسية لتكوين اقتصادات عربية رقمية مستقرة وشاملة

• البنية التحتية الرقمية: هي العمود الفقري للاقتصاد الرقمي، ويتعين أن تكون إمكانية الاتصال الرقمي آمنة ومتاحة للجميع، وذلك من خلال خدمات الانترنت عريضة النطاق عبر الهاتف الثابت والمحمول، وكابلات الألياف البصرية.

• الخدمات المالية الرقمية والتحديد الرقمي للهوية: تتيح للأفراد والشركات والحكومات التفاعل وإتمام المعاملات.

• الابتكار وريادة الأعمال الرقميين: بحاجة إلى بيئة داعمة من اللوائح التنظيمية وتسهيلات ائتمانية مناسبة تعزز من إمكانية الحصول على التمويل.

• المنصات الرقمية: إن ترسيخ التجارة الإلكترونية والمعاملات الحكومية الإلكترونية في النشاط الاقتصادي، يوسع قاعدة هذه المنصات ويزيد من أعداد المستخدمين لهذه التقنيات، بما يؤدي إلى تعزيز النشاط الاقتصادي.

• المعارف والمهارات الرقمية: إن زيادة نشر المعرفة بين المتعاملين، يخلق قوة عمل ماهرة وقادرة على استخدام التكنولوجيا الرقمية، في مختلف قطاعات الاقتصاد، وهذا من شأنه أن يزيد من الكفاءة الإنتاجية للعمالة الوطنية، ويعزز من قدراتها التنافسية العالمية.

تأثيرات التحول الرقمي على مستقبل القطاعات الاقتصادية الجديدة

يتناول هذا القسم مراحل التحول الرقمي ودور البنية التحتية والأنظمة والتطبيقات على مستقبل القطاعات الاقتصادية، ويركز أيضاً على تشابك وترابط الحدود التقنية للأنشطة التي يمكن أن تؤديها الآلات. فقبل بضع سنوات، كانت معظم المهام يتم تشغيلها تقليدياً بعيداً عن آليات الروبوتات وأجهزة الحاسوب، وكانت الكثير من الأنشطة يغلب عليها صفة الروتينية. أما حالياً وفي عصر الذكاء الاصطناعي (Intelligence Artificial–ALL) والروبوتات البشرية، والحوسبة والتطورات المماثلة، فقد شهدت آليات العمل في العديد من القطاعات الاقتصادية نقلة نوعية، كما خلقت أسواق التقنيات الرقمية المتقدمة طفرات في عمليات المدفوعات النقدية، كما خلقت أسواقا تنافسية حقيقية.

استراتيجية التحول الرقمي والرقمنة في الدول العربية

1– المتطلبات الاستراتيجية المستقبلية لرقمنة الاقتصاد العربي:

أ– وضع استراتيجية وطنية للتحول الرقمي والرقمنة للمنطقة.

ب– تحديد أولويات التنمية المستدامة للتحول الرقمي.

ج– تطوير السياسات التشريعية لمواكبة استراتيجية التحول الرقمي – الحوكمة الرقمية.

د– تطوير المهارات التكنولوجية وتبني الابتكار.

هـ– تنويع مصادر التمويل لتحفيز الاستثمار في مشاريع التكنولوجية وبخاصة المشاريع الصغيرة.

2– محاور استراتيجية التحول الرقمي والرقمنة الاقتصادية في البلدان العربية:

أ– التحول الرقمي الحكومي.

ب– الإبداع الرقمي من خلال تطبيق برامج الذكاء الاصطناعي في عملية دعم واتخاذ القرار وذلك عبر الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي. ودعم ريادة الأعمال للشباب، عبر تقديم الدعم الفني والخدمات التي تيسر عمليات دعم الريادة في الأعمال.

ج– حوكمة المعلومات: وتعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات هدفا ينبغي أن يسعى الجميع إلى تنفيذه والإلتزام به، باعتباره وسيلة فعالة لحوكمة أعمال المؤسسات وتنظيم عملها. فهدف الدول من تطبيق الحوكمة هو المحافظة على المعلومات السرية للمؤسسات ولعملائها، سعياً للتعامل بكفاءة مع المخاطر الناجمة عن الاستخدام الخاطئ غير القانوني لتكنولوجيا المعلومات.

ومن أهداف حوكمة تقنية المعلومات:

- ضمان القيمة المقدمة لأصحاب المصلحة.
- وضع استراتيجية تقنية المعلومات.

د- تحقيق الأمن السيبراني: Security Cyber.

الأمن السيبراني هو ممارسة حماية الأنظمة والشبكات والبرامج من الهجمات الرقمية، التي تهدف عادةً إلى الوصول إلى المعلومات الحساسة، أو تغييرها، أو إتلافها، أو ابتزاز المال بواسطتها من المستخدمين، أو التأثير في العمليات أو الإضرار بالسمعة التجارية، وينتهج الأمن السيبراني الناجح نهجاً معيناً ويتكون عادة من طبقات متعددة للحماية تنتشر في أجهزة الحاسوب، أو الشبكات، أو البرامج، أو البيانات التي ينوي المرء الحفاظ على سلامتها (برنامج الحماية ضد الفيروسات وجدار الحماية... إلخ) ويجب على كافة المستخدمين والمتعاملين في العمليات والتكنولوجية أن يكملوا بعضهم بعضاً ويتكاتفوا لإنشاء دفاع فعال يحميهم من الهجمات السيبرانية.

الوظائف والمهارات الرقمية

التطبيقات الإلكترونية والرقمية في بعض القطاعات الخدمية في مجال التجارة الإلكترونية والتسويق والمدفوعات أدت إلى زيادة تطبيقات الهاتف المحمول، وإلى زيادة حجم التجارة الإلكترونية بشكل عام، ومن أهم تطبيقاته:

* الدفع الإلكتروني.
* تطبيقات إدارة المتاجر الإلكترونية.
* تطبيقات الشحن وتتبُّع الشحنات.
* استخدام المحافظ الذكية للهواتف الجوالة.

1- استخدام التكنولوجيا الرقمية في القطاع المالي: لوحظ تسارع استخدام وسائل الدفع الرقمية، مع التوسع في تطبيق «الشمول المالي» و«التحول الرقمي» في المجال المجالي.

2- بعض التطبيقات الإلكترونية والرقمية في مجال العمل: وتشمل التوسع في «العمل عن بعد» Distance Labor، والعمل من البيت home from Work، وقد شهد العمل عن بعد، وعقد الاجتماعات الافتراضية، والعمل من المنزل. وتزايد الوصول إلى فرص العمل والتدريب والتأهيل عبر المسافات، من خلال الشبكات.

3- استخدام التكنولوجيا الرقمية في قطاع التعليم: توفر التقنية الرقمية للطلبة خدمة تلقي دروسهم التعليمية "من بُعد". ولقد انتشر هذا النمط من التعليم خاصة بعد فرض الإجراءات الاحترازية التي طبقت في جميع أنحاء العالم خلال جائحة كورونا، حيث شهدت تلك الفترة التوسع في استخدام الوسائط الإلكترونية والرقمية في التعليم، باستخدام (الحاسب اللوحي) و"التواصل عبر الشبكة"، واستخدام الوسائط الإلكترونية لمراقبة التلاميذ في فترة الامتحانات، وإجراء "التصحيح الإلكتروني". وفي الواقع إن هذه التوظيفات للتكنولوجيا الإلكترونية في مجال التعليم، يمثل إحدى التطورات الهامة.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

يتضح مما سبق أن الاقتصاد الرقمي يُعنى بالتفاعل والتكامل والتنسيق بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة، وبين الاقتصاد المحلي والدولي من جهة أخرى.

وتلعب التكنولوجيا دوراً استراتيجياً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإصلاح الآليات الاقتصادية والتجارية والمالية، ويحتاج كل ذلك إلى التطوير المستمر من خلال زيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق تطوير البنى التحتية، وزيادة معدل استخدام أجهزة الحواسيب الإلكترونية في المعاملات والوظائف وزيادة أعداد المشتركين في الشبكة الدولية للمعلومات، وتطويع واستخدام البرمجيات الجاهزة والمفصلة في إدارة الأنشطة الاقتصادية والتجارية والإنتاجية والمالية والتسويقية وإدارة الموارد البشرية والأنشطة التعليمية والتدريبية.

وتعمل التنمية الرقمية جنباً إلى جنب مع الحكومات للمساعدة في إرساء أسس قوية لازدهار الاقتصاد الرقمي، ويرتكز عملها على معالجة القيود على جانبي العرض والطلب أمام التحول الرقمي.

إن إتاحة الوصول الشامل للجميع إلى الانترنت السريع المنتظم والآمن والميسور التكلفة، في مختلف المؤسسات، يعمل على حفظ الطلب على التطبيقات الرقمية والمهارات الرقمية والمنصات الرقمية لمساندة الحكومات والأعمال والأفراد على المشاركة بشكل أكمل في الاقتصاد الرقمي.

كما أن التقنيات الرقمية توفر فرص عمل إضافية جديدة للبلدان العربية بما يساعد على تسريع وتيرة النمو الاقتصادي لديها وربط المواطنين بالخدمات وأنماط العمل الجديدة التي أفرزتها وسائل التقنية الحديثة.

إن التحول إلى الرقمنة والتوسع في استخدام التقنية الرقمية يساعد الدول على تجاوز المراحل التقليدية للتنمية، بإحداث نقلة نوعية في تقديم الخدمات خاصة «الخدمات المصرفية الرقمية» و «التطبيب عن بعد»، ويساعد على زيادة الإنتاج المحلي، وعلى الأخص ما يلي:

1- توفر المزيد من فرص العمل وزيادة الدخول، ومن ثم المساعدة في تخفيض معدلات الفقر.

2- تجسير الفجوة في الدخول بين شرائح المجتمع، بما يعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية.

3- زيادة الشفافية وتحقيق استقرار اقتصادي قائم على أسس قوية لمواجهة الصدمات الخارجية والجوائح والأزمات المالية الاقتصادية.

4- خفض الكثير من الوقت المهدر في تقديم الخدمات الحكومية، بل وتحقيق عائد اقتصادي من هذه الخدمات.

5- تطور الخدمات المختلفة المقدمة للمواطن وتحسينها بشكل كمي ونوعي.

6- إحداث تغييرات هيكلية في الإنتاج تمكن الدول العربية من الاستفادة من فرص زيادة معدلات الإنتاج ومن استغلال واستخدام كافة الموارد والطاقات البشرية المتاحة لديها.

7- تطوير البنية التحتية لتشجيع قيام العديد من الصناعات والقطاعات الخدمية المختلفة، حيث أن كل التوقعات والدلائل تشير إلى أنه بالإمكان تحقيق نهضة صناعية كبرى على مستوى الدول العربية إذا ما وضعت الخطط والبرامج السليمة والمحكمة.

8- تطوير المهارات والكفاءات للقوى البشرية العاملة، مما يزيد من إنتاجيتها وتنافسيتها العالمية، وتحسين عمليات الطلب عليها.

ثانياً: التوصيات

الدول العربية تتفاوت وتتنوع حسب القدرات المؤسسية الوطنية، ومستوى الدخل والموارد البشرية المتاحة لديها، لذلك فإن نجاح البلدان العربية سيعتمد على قيام تعاون بناء وفعال في ما بينها، تصاحبه تدفقات استثمارية موجهة لتطوير البنية التحتية الرقمية بها، بما يمكنها من إدخال التقنية في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية لديها لتحقيق أفضل النتائج، وفي جميع الأحوال فإن اعتماد الاستراتيجيات الملائمة واستخدام الرقمنة في مختلف قطاعات الاقتصاد من شأنه أن يحفظ جهود إعادة الإعمار وإعادة بناء الدولة وتقوية اقتصادها وزيادة معدلات النمو والتوظيف لديها وصولاً إلى التشغيل الكامل.

وبناء عليه يمكننا اقتراح عدد من التوصيات المستخلصة من النتائج التي تم التوصل إليها في هذا التقرير الهام، نضعها بين يدي صانعي القرار في الوطن العربي لتكوين رؤية مستقبلية تسهم في تحقيق نهضة واعدة لأسواق العمل العربية مرتكزة على دراسات وأبحاث متخصصة وشاملة. ولسد الفجوة الرقمية التكنولوجية للاقتصادات العربية، تحتاج الدول العربية لتركيز جهودها في المجالات التالية:

أولاً: يجب أن تحتوي الاستراتيجية الرقمية الوطنية على رؤية وطنية شاملة، وما يرتبط بها من سياسات وأهداف وغايات، يتم تحويلها إلى برامج وخطط للاستفادة من التقنيات الرقمية من أجل التنمية كإطار مرجعي شامل تتفرع عنه عدد من الاستراتيجيات الفرعية القطاعية التكميلية، التي تتناول الأمن السيبراني، والحكومة الإلكترونية، والتطبيقات الإلكترونية، مثل الصحة الإلكترونية،

والتعليم الإلكتروني، مع الأخذ في الاعتبار الاستراتيجيات الرقمية الحالية (إن وجدت) في العديد من البلدان العربية.

ثانياً: يجب إصلاح الأطر التنظيمية للتكيف مع حقائق السوق الجديدة في العصر الرقمي، بوضع لوائح شاملة قابلة للتكيف، تتمتع بالمرونة اللازمة، والجاهزية لمواكبة التغييرات التكنولوجية ونماذج الأعمال. فالدول العربية اليوم بحاجة إلى بناء قدراتها الاقتصادية والتقنية الرقمية بطريقة تسمح لها بالتقييم المستمر وتصحيح أية اختلالات أو قصور قد يطرأ على عمليات التنفيذ. فاللوائح التنفيذية الدقيقة المنظمة للخدمات المالية وحماية البيانات وسياسات الاقتصاد الرقمي، مثل الأمن السيبراني، ومعاملات التجارة الإلكترونية، تعمل على زيادة كفاءة التدفقات المالية في المنطقة.

ثالثاً: ينبغي على الدول العربية تطوير المواهب الرقمية بها، لأنها تعتبر عامل تمكين رئيسي لبناء اقتصادات رقمية مستدامة ومزدهرة، فالمواهب الرقمية هي نتاج جودة منظومة التعليم وقدرتها على توفير خريجين أكفاء ومؤهلين تأهيلاً جيداً، يصاحب ذلك (وبالتوازي) إعادة تأهيل العمال الحاليين ورفع مستوى قدراتهم ومهاراتهم المعرفية والتقنية لمواكبة التطورات الطارئة على عمليات شغل الوظائف ومتطلباتها من حيث الابتكار والقدرة على التعامل مع التكنولوجيا الرقمية، وتمكينهم من المحافظة على وظائفهم، وزيادة نسبة معدلاتهم من مجمل القوى العاملة في المجال الرقمي المهني.

رابعاً: يجب على صانعي السياسات ومتخذي القرار في الوطن العربي تعزيز وترسيخ مفهوم «الابتكار والإبداع» في بيئة العمل، لأن كليهما يعدان من المسائل الحيوية لنمو وتحسين جودة الإنتاج، فهما يسهمان بشكل كبير في زيادة معدلات النمو الاقتصادي بما ينعكس إيجاباً على فرص العمل والتوظيف وامتصاص البطالة، ويعملان على توفير نظام بيئي للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة.

خامساً: من بين الأسباب التي أدت إلى وجود «الفجوة الرقمية» بين الدول العربية والدول المتقدمة، هي عدم كفاية وكفاءة البنى التحتية الرقمية العربية، إضافة إلى ضعف الروابط بين ركائز التنمية المستدامة. ويعمل التحول الرقمي على زيادة كفاءة أداء المؤسسات الاقتصادية وتقليل الأخطاء، وتطوير طريقة إنجاز الأعمال اليومية وتسريعها، وتطبيق خدمات جديدة تتمتع بالسرعة والمرونة التي تساعد على تحسين وتطوير الأداء وتحسين جودة المنتجات وزيادة الإنتاج، ولذلك فمن المفيد والمناسب للدول العربية القيام بالآتي:

1- الاهتمام بمنظومتي التعليم والتدريب، لتوفير مناخ جيد يشجع على الابتكار والاختراع والاعتماد على التكنولوجيا والأتمتة، خاصة في القطاعات ذات الإنتاجية منخفضة العمالة.

2- ترسيخ العمل بالحوكمة في مختلف القطاعات المستهدفة، وذلك لجذب الاستثمارات التكنولوجية.

3- صياغة وتنفيذ خطط وبرامج فعالة لتدريب الموارد البشرية وإعادة تأهيلها، وبالتالي التخفيف من تأثير التكنولوجيا على مستويات التوظيف، وتعزيز شمولية العمالة.

4- تكوين أنظمة مبتكرة تعزز الانتقال التدريجي من السمة غير الرسمية للقطاع غير المنظم، إلى السمة الرسمية للقطاع المنظم، من خلال وضع سياسات ولوائح تعمل على خلق نظام بيئي مستقر ومستدام للاقتصاد الرقمي العربي.

5- تطبيق إجراءات الأمن السيبراني المتقدمة والقائمة على حماية المعلومات العامة من المخاطر الإلكترونية، ووضع التدابير اللازمة لمكافحة الجريمة الإلكترونية، وتضمينها في استراتيجيات الاقتصاد الرقمي الوطني العربي.

سادساً: من المهم للدول العربية وهي بصدد وضع وإقرار استراتيجيتها للتحول الرقمي، أن تأخذ في الاعتبار معايير العمل المنصوص عليها في اتفاقيات العمل العربية والدولية ذات الصلة بتحسين شروط وظروف العمل، والحد الأدنى للأجور، والحماية الاجتماعية، وشروط الصحة والسلامة المهنية، وغيرها، خاصة أوضاع الفئات الهشة التي قد تتأثر بتلك التحولات. وعليه فمن المهم للدول ضمان انتقال آمن يحقق التوازن بين مصالح كل الأطراف بما في ذلك الالتزام بأعباء وتكاليف برامج التدريب التي قد يتطلبها الانتقال لإعادة تأهيل أصحاب الوظائف التقليدية، لتمكينهم من مواكبة التقنيات التكنولوجية والرقمية للحفاظ على وظائفهم.

الرؤيا Vision

دعم وتطوير وتحفيز القطـاع التجاري في الأردن من خلال المشاركـة الفاعلـة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصـادية، وربط المجتمع التجـاري بشبكة علاقـات تجارية على المستويين المحـلي والدولـي مما يحقق التنميـة الاقتصـادية والاجتمـاعيـة الوطنيـة

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

- قيادة حكيمة — Wise Leadership
- التعايش الديني المميز — Religious Coexistence
- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة
  Qualified & Competitive Human Resources
- فرص استثمارية متاحة
  Available Investment Opportunities
- اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي
  Market Economy & The Stable Economy Growth
- الوصول الى الاسواق العالمية
  Access to International Markets
- جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز
  Attractiveness Of Investment Climate & The Incentives Packages
- بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى
  Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network
- المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة
  Free Zones, Qualified Zones & Industrial Cities
- الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة
  Security, Safety and the Strategic Location & Stable Political Environment

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

مشاركة حاشدة في منتدى الاعمال اللبناني المصري بالقاهرة
الدعوة الى شراكات استراتيجية للانفتاح على الاسواق العالمية

رعى رئيس مجلس الوزراء في مصر د. مصطفى مدبولي ممثلاً بوزير الصناعة والتجارة المهندس أحمد سمير، أعمال المُلتقى المصري – اللبناني في دورته السادسة الذي انعقد في القاهرة (فندق سميراميس).

شارك في المُلتقى نحو 200 رجل أعمال ومُستثمر من البلدين بينهم رئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية ورئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير، أمين عام اتحاد الغرف العربية وزير التموين والتجارة الداخلية الأسبق في مصر د. خالد حنفي، رئيس مجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أب زكي، إلى جانب جمع من كبار المُستثمرين ورجال الأعمال والمصرفيين من جمهورية مصر العربية والجمهورية اللبنانية.

تحدّث في جلسة الافتتاح وزير التجارة والصناعة **أحمد سمير** فأشار إلى أن لبنان احتلّ المرتبة 13 بين الدول المستثمرة في مصر وباستثمارات وصلت إلى أكثر من 1.2 مليار دولار ونحو 1904 شركات لبنانية تتوزع استثماراتها بين القطاعات الصناعية والمالية والخدمية والعقارية والسياحية.

وأوضح أن حجم التجارة البينية من البلدين ارتفع خلال العام 2021 إلى نحو 580 مليون دولار بنحو نسبته 35,4 في المئة مقارنة مع العام 2020.

ودعا وزير التجارة والصناعة الشركات اللبنانية إلى إقامة شراكات مُشتركة مع نظيراتها المصرية للانطلاق في التصدير إلى البلدان التي تشترك مع مصر باتفاقات تجارية.

خالد حنفي

وتحدّث أمين عام اتحاد الغرف العربية **د. خالد حنفي** فاعتبر أن المُلتقى «يشكّل مرتكزاً أساسياً في العلاقات الاقتصادية اللبنانية المصرية وخصوصاً أنه يشكّل محطة لإعادة تقويم التقدّم المحقق واقتراح الحلول للعراقيل» لاسيما في ظلّ حقبة جديدة شديدة التعقيد.
وأشار إلى تنامي حجم التجارة بين البلدين، معتبرا أن هناك «فرصاً هائلة لتوسيع قواعد الإنتاج غير المُستقلة ومن أهمّها تطوير مواقع لوجستية وصناعية في المرافئ التجارية لكلّ من مصر ولبنان يُتاح فيها الاستثمار للقطاع الخاص المصري واللبناني ومن شأنها أن تشكل مشروعات عربية بامتداد عالمي».

علي الحلبي

ثمّ تحدّث السفير اللبناني في مصر **علي الحلبي** فقال: «لا يخفى على أحد أن الدبلوماسية شكلت دافعاً للدولتين نحو التكامل الاقتصادي».
وأشار الحلبي إلى أنّ السفارة اللبنانية في القاهرة تعتبر حلقة وصل بين القطاع الخاص والعام في البلدين، لافتا إلى أنّ السفارة تسعى في الوقت الحالي إلى عقد اجتماع اللجنة العليا المُشتركة قريباً، لافتاً إلى أنّ «تضافر جهود مصر ولبنان انعكس ايجاباً على مستوى حجم التجارة البينية وزيادة الاستثمارات».

محمد شقير

وأكّد رئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية **محمد شقير** «أننا نمرّ في أوقات عصيبة ومصيرية، لكن القطاع الخاص اللبناني لم ولن ييأس، ونحن نقوم بكلّ ما نملك من قوة للحفاظ على ما تبقى من إمكانات وقدرات وهي كثيرة، وهي أيضاً كفيلة بالنهوض بالبلد من جديد إذا وُجدَ القرار السياسي».
وقال: «فعلاً القطاع الخاص اللبناني يستمرّ بالتحرّك والمُبادرة بكل تصميم وإرادة وفي كلّ الاتجاهات، وها نحن اليوم نعقد سوياً هذا المُلتقى الذي نعول عليه الكثير لمساعدتنا في إيجاد متنفس لاقتصادنا الوطني يقيه شر السقوط، عبر بناء شراكة استراتيجية مع القطاع الخاص المصري».
واعتبر أنّ «اليوم وأكثر من أيّ وقت مضى، المطلوب إجراءات وخطوات للانتقال إلى آفاق جديدة في علاقاتنا الاقتصادية التي نأمل أن تكون نموذجاً يحتذى به».
وختم: «بالتأكيد لدينا الكثير من العناوين والمجالات والفرص. وسأضع بين أيدي المؤتمرين ورقة عمل اقتصادية مُشتركة تمّ إعدادها بين الهيئات الاقتصادية اللبنانية والاتحاد العام لغرف التجارة المصرية، لدى زيارة وفد من الاتحاد برئاسة نائب الرئيس **محمد المصري** إلى لبنان العام الماضي. وفي كل الأحوال، رجال الأعمال اللبنانيين ممتنون لحسن المعاملة التي يلقونَها في مصر لتسهيل أعمالهم واستثماراتهم».

فتح الله فوزي

بدوره نوّه رئيس الجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال المهندس **فتح الله فوزي**، إلى أنّه «على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه مصر ولبنان وظروف لبنان الصعبة اليوم، إلا أن الطموحات ما زالت أكبر والرغبة المشتركة في مساندة القضايا المشتركة وبالأخص الملف الاقتصادي سيكون لها مردود إيجابي وأتمنى أن تشهد الأعوام المُقبلة انطلاقة أكبر وزيادة ملموسة في التعاون الاقتصادي على وجه الخصوص».
وأشار إلى أنّ الجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال على أتمّ الاستعداد من أجل مساعدة أشقائنا في لبنان العزيز وهذا هو عهد الجمعية على مدى أكثر من 30 عاماً لا ندخر جهداً ولا نرفع الراية البيضاء مهما كانت المشاكل والعقبات.
وتابع: إننا اليوم أمام تحديات من نوع آخر أكثر صعوبة حيث نواجه تحديات وظروفاً دولية وإقليمية غير مسبوقة تستلزم منا الوقوف صفاً واحداً والتفكير خارج الصندوق لامتصاص الأزمات وتجاوز آثارها والمضي قدماً نحو المُستقبل وهو بإذن الله أفضل للبنان الشقيق ولشعبه العريق. وأدعو كل الأشقاء في لبنان اليوم للتعرف على فرص الاستثمار في مصر التي لا تفرق بين الأشقاء ولا تبخل عليهم بتوفير الفرص الآمنة والعادلة في الاستثمار والتنمية. ونحن في الجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال لدينا من الخبرات والكفاءات الفنية والإدارية القادرة على مساعدة كلّ رجال الأعمال اللبنانيين الراغبين في الاستثمار في مصر وليس هناك سفراء خير من إخوانكم اللبنانيون أنفسهم الذين عملوا في مصر وحققوا فيها

نجاحات أصبحت علامة في كافة مجالات الاقتصاد والصناعة والتجارة والخدمات والتمويل.

رؤوف أبو زكي

ورأى الرئيس التنفيذي لمجموعة «الاقتصاد والأعمال» **رؤوف أبو زكي**، أنّ «الملتقى ينعقد بعد انقطاع قسري سببته الجائحة وما نتج عنها من تداعيات سلبية، باعدت بين الأصدقاء والشركاء لكنها لم تفرق بينهم. ويأتي أيضاً في ظروف شديدة التعقيد في بلدينا ومنطقتنا والعالم. فنحن نعيش في حقبة جديدة تفرض علينا البحث عن حلول جديدة وتعزيز العمل المشترك».

وأوضح أنّ «العلاقات التاريخية بين مصر ولبنان قديمة، ومع مرور الزمن نشأت بين البلدين، حكاية خاصة تمتزج فيها المودة المتبادلة، والتلاقي والترابط والتآخي ليس فقط في الهوية العربية المشتركة والتخاطب بلغة واحدة بمصير واحد في المحطات التاريخية الكبرى، بل أيضا بالتعاون والتشارك في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والفنية».

وقال: ليس خافياً على أحد أن لبنان يمر في هذه الأيام بأخطر منعطفاته منذ نشوء الكيان قبل مئة عام ونيف. حيث يواجه أزمة متعددة الأوجه، ودفعت بفئات وشرائح واسعة من الشعب اللبناني الى حافة الفقر. لكن مصر، كانت كعادتها الشقيقة الكبرى الحاضنة، فاضطلعت بدور المهدئ للازمات السياسية بفعل دورها الوسيط ومحافظتها على جسور الصداقة مع كل أنواع الطيف السياسي اللبناني، وبفعل توظيف علاقاتها القوية مع الدول العربية والكبرى من أجل الحفاظ على هوية لبنان العربية والتخفيف من أزماته. لا بل شرعت أبوابها من جديد، وتحولت إلى واحدة من أهم وجهات المستثمرين والحرفيين والمهنيين الباحثين عن أفق جديد».

وشدد على أنّ «إقبال اللبنانيين من مستثمرين وحرفيين ومهنيين على مصر دليل على وجود مناخ مشجع على الاستثمار والعمل والمبادلات التجارية، وإن كان الأمر يحتاج إلى المزيد من التسهيلات»، لافتا إلى أنّ «مصر بقيادة الرئيس **عبدالفتاح السيسي** تحولت إلى مركز إقليمي دولي للنشاطات المتنوعة وما قمة المناخ العالمية المرتقبة في نوفمبر المقبل سوى الدليل الجلي على ذلك».

جلسات عمل

وخلال جلسة العمل الاولى قال رئيس جهاز التمثيل التجاري

الوزير مفوض تجاري يحيي الواثق بالله، إن وزارة التجارة والصناعة يتوفر لديها حاليا نحو 122 فرصة استثمارية صناعية، تتضمن دراسات الجدوى الأولية، مؤكدا استعداد لتقديم كافة التسهيلات أمام المستثمرين، خاصة في ظل الإجراءات التي تتخذها الحكومة لتهيئة مناخ الاستثمار في مصر.

وأضاف الواثق بالله أن هناك العديد من الفرص المتاحة لمشروعات جاهزة للاستثمار اللبناني من خلال الصندوق السيادي المصري، بجانب المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والمشاريع الخاصة بالهيئة العامة للاستثمار، بخلاف قيام الدولة بطرح وثيقة سياسية ملكية الدولة للنقاش الوطني بهدف طرحها للاستثمار.

وأكد رئيس مجلس الأعمال اللبناني – المصري الدكتور ربيع حسونة، على أهمية الدورة السادسة من المتلقي والخروج بتوصيات لدفع التجارة البينية والتكامل الاقتصادي لاسيما في هذه المرحلة، مشيدا بمواقف التضامن الفعلية من جانب الرئيس السيسي مع لبنان وشعبه.

وقال محمد أمين الحوت، رئيس لجنة الصناعة بالجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال، إن الاقتصاد المصري أكد صموده أمام كل التحديات، مضيفا أن مصر أرض الفرص الحقيقية، واتخذت طريق البناء والنمو، والذي لم يتوقف إلى الآن.

وأضاف الحوت أنه في ظل ما يشهده العالم اليوم من تحولات اقتصادية كبيرة، علينا جميعا أن نتكاتف يدا بيد دولة وقطاع خاص، لنعبر هذه الظروف ونستفيد منها في تحويلها إلى فرص، بالإضافة إلى البحث عن طرق أخرى لزيادة الإنتاج.

وقال المهندس مجد الدين المنزلاوي، الأمين العام للجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال، إنّ الصناعة تواجه العديد من التحديات وأيضا لديها الفرصة للنمو في ظل أوضاع فرضتها الظروف التي يعيشها العالم. وأضاف المنزلاوي، أن الاقتصاد المصري بتنوعه وتميزه استطاع أن يتعامل بمرونة كبيرة خاصة في أزمة كورونا وما تبعها من ازمة الحرب الروسية الاوكرانية، مؤكدا أن الاقتصاد والقطاع الإنتاجي في ازمة تتطلب تقديم حلولا جديدة وتحركات مدعومة من جميع الاطراف لمساندة الصناعة وتسهيل الاجراءات وازالة المعوقات امام حركة التجارة بين مصر ولبنان وبين كافة الدول العربية.

وأكد جورج نصراوي نائب رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين ورئيس نقابة الصناعات الغذائية، أهمية دفع العلاقات والتكامل الصناعي بين البلدين في عدد من القطاعات الصناعية الاستراتيجية، مشيراً إلى أهمية تفعيل جهود البلدين وإزالة المعوقات التي تعترض الصادرات والواردات.

وخلال الجلسة الخاصة بقطاع التشييد والبناء، تحدث المهندس محمد طارق كامل المدير التنفيذي – منطقة شمال افريقيا، شركة اتحاد المقاولين العالمية CCC ، عن تجربة الشركة كأكبر الشركات اللبنانية المتواجدة في مصر لأكثر من 25 عاما وتعد مثل يحتذى به للاستثمار اللبناني ومن اللاعبين الرئيسيين في مجال التشييد والبناء.

ودعا كامل، إلى البناء علي قصص نجاح الشركات اللبنانية في مصر من خلال قيام الدولة بتعزيز فرص الشراكات بين القطاعين الخاص المصري اللبناني.

وأشار أحمد زهير مدير عام قطاع الترويج الخارجي بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، أن التشريعات الاقتصادية في مصر شهدت تحسنا كبيرا خلال السنوات الماضية، لافتاً إلى قانون الاستثمار الجديد وفر العديد من الضمانات الحوافز وحرية تحويل الأرباح، وحوافز ضريبية فضلا عن إطلاق الخريطة الاستثمارية حيث تبين عدداً من الفرص المحددة في قطاع التشييد والبناء مثل مشروعات العاصمة الإدارية الجديدة بالإضافة إلى مشروعات جاهزة لدراسات الجدوي.

وقال الدكتور أحمد الشناوي رئيس ادفا للتطوير العقاري، عضو جمعية رجال الأعمال المصريين، إن صناعة التطوير العقاري اختلفت خلال العشرة سنوات وأصبح توجه الدولة نحو الجيل الرابع والمستدامة والوصول إلى 40 مدينة جديدة في رؤية مصر 2030 لزيادة نسبة الإعمار إلي 17% وحاليا وصلنا الي أكثر من 12 في المئة.

واضاف الشناوي، في ظل دعم الدولة لقطاع التطوير العقاري أصبح للقطاع الخاص والشركات العقارية خبرات واسعة بجانب المهارات والامكانيات للنهوض بصناعة التنمية العمرانية في مصر وفي الخارج، لافتا إلى أن العمل الجماعي بين الدول وخاصة لبنان الشقيقة فيظل الظروف الاقتصادية الصعبة أمر ضروري بجانب تطبيق الهدف رقم 17 من أهداف التنمية المستدامة وعقد الشراكات.

وأشار المهندس ايلي جبرايل رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، مجموعة ارجا، إلى ضرورة الاهتمام بالتطوير وبالفكر الحديث فالتصميمات للمشروعات الكبيرة وايضا بالمكونات المستخدمة لكي تتماشى مع العصر الحديث.

اتحاد الغرف العربية يشارك في الاجتماع الثالث عشر للفريق العربي لسلامة الغذاء

شارك اتحاد الغرف العربية في الاجتماع الثالث عشر للفريق العربي لسلامة الغذاء الذي عقد عن بعد بتاريخ 20 – 21 سبتمبر 2022 برئاسة ممثل قطر السيد خالد السليطي. وهدف الاجتماع لاستعراض قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية وتوصيات لجنة التنفيذ والمتابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ما يخص سلامة الغذاء. كما هدف لمناقشة مقترح مبادرة السعودية لإنشاء الشبكة العربية الإقليمية لاتصالات المخاطر.

وناقش الفريق العربي لسلامة الغذاء العديد من المواضيع المهمة المدرجة على جدول أعمال الاجتماع حيث جرى مناقشة ملاحظات الجمهورية التونسية على مسودة البنود المرجعية للفريق العربي لسلامة الغذاء وهي الوثيقة التي تنظم عمل الفريق والمهام المنوط بها واختصاصاته وغيرها، فضلا عن استراتيجية عمل الفريق العربي لسلامة الغذاء.

كما ناقش الفريق مبادرة المملكة العربية السعودية لإنشاء الشبكة العربية الإقليمية لاتصالات المخاطر التي تقدمت بها المملكة من خلال مقترح يحتوي على كافة تفاصيل المبادرة من: الأهداف، الأعضاء، الاجتماعات، والمخرجات المتوقعة وغيرها، حيث تهدف المبادرة إلى دعم التواصل بين الجهات الرقابية في العالم العربي وتبادل الخبرات العلمية والعملية المتعلقة بمجال اتصالات المخاطر، كما تعتبر منصة لتبادل الأفكار وأفضل الممارسات لتعزيز التواجد العربي على المستوى العالمي. فضلا عن مناقشة النسخة النهائية من

السياسة العربية لسلامة الغذاء والتي قام بصياغتها الفريق المصغر المعني بإعدادها وتعديلها بعد تضمين ملاحظات الدول العربية عليها للموافقة عليها، ومن ثم رفعها إلى لجنة التنفيذ والمتابعة تمهيدا لاعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وناقش الفريق العربي المعني بسلامة الغذاء نتائج المنتدى الإقليمي العربي حول منهجية وآليات ضمان الطرف الثالث الطوعية "Voluntary Third-Party Assurance "Vtpa والتي شاركت في فعالياته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وكذلك أعضاء الفريق العربي لسلامة الغذاء، وذلك بهدف بلورة الأفكار التي طرحت خلاله والتوصيات المنبثقة عنه إلى آليه عمل، فضلا عن بحث السبل الممكنة لتطبيق مثل تلك المبادرات بالمنطقة العربية لتعظيم الاستفادة منها.

وبنتيجة المناقشات التي جرت خلال الاجتماع، خلص المجتمعون إلى التوصيات التالية:

1. اختيار إحدى مخرجات عمل الفريق لترفع إلى لجنة التنفيذ والمتابعة للتوصية بإقرارها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، وهي **المبادرة المتصلة بالخطوط التوجيهية لإصدار شهادة عربية مشتركة للواردات والصادرات الغذائية في المنطقة العربية** والإجراءات التابعة لها.

2. تعميم النسخة المتعلقة **بمبادرة معجم سلامة الغذاء** على الأعضاء تمهيدا للبحث في الاجتماع القادم.

3. إحالة وثائق **السياسة العربية لسلامة الغذاء والبنود المرجعية واستراتيجية عمل الفريق العربي** لسلامة الغذاء إلى فرق العمل المصغرة لوضع التعديلات المناسبة في ضوء الملاحظات الواردة من الدول.

4. تشكيل فريق مصغر للخروج برؤية مكتملة لمقترح **مبادرة جديدة للسعودية لإنشاء الشبكة العربية الإقليمية لاتصالات المخاطر.**

5. حث الدول العربية الأعضاء على الاستفادة من مخرجات ونتائج **المنتدى الإقليمي حول منهجية وآليات الاعتماد التطوعي من قبل طرف ثالث في المنطقة العربية.**

6. عقد الاجتماع الرابع عشر للفريق العربي لسلامة الغذاء خلال النصف الأول من شهر فبراير 2023.

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:

- بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية
- إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية
- الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية
- استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين
- تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية
- التصديق على وثائق ومستندات التصدير
- تقديم الخدمات الإستشارية
- إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
ايتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1)(One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: 3200 2145 (11) (55)

الاتحاد الأوروبي يفرض قواعد جديدة أكثر تشددا على الشركات الأجنبية بشأن الاستدامة

أقرّ الاتحاد الأوروبي قواعد جديدة بشأن إلزام الشركات الوطنية والأجنبية الإبلاغ عن الاستدامة بهدف خلق تكافؤ الفرص بين الشركات من داخل الاتحاد الأوروبي ومن الخارج. ويوسع الدليل الجديد لإعداد تقارير استدامة الشركات (CSRD) نطاق الشركات التي تخضع لقواعد الإبلاغ عن الاستدامة الجديدة الأكثر صرامة لتشمل الشركات غير التابعة للاتحاد الأوروبي، وسيحل محل دليل التقارير غير المالية (NFRD) اعتبارا من عام 2024 فصاعدا.

وسيتاح بموجب ذلك لكل من المستهلكين والمستثمرين الاطلاع بشكل أفضل على تأثير الأعمال التجارية على حقوق الإنسان وعلى البيئة.

وستخضع الشركات غير الموجودة في الاتحاد الأوروبي لقانون التزام الإبلاغ عن الاستدامة إذا حققت مبيعات تزيد عن 150 مليون يورو في الاتحاد الأوروبي ولديها فرع أو شركة تابعة في الاتحاد الأوروبي تولد أكثر من 40 مليون يورو. وسيتعين على فروع الشركات الإبلاغ عن الجوانب الاجتماعية والبيئية للأنشطة المتعلقة بالشركة الأم خارج الاتحاد الأوروبي.

وسيطال الإجراء الجديد أكثر من 50 ألف شركة التي عليها تقديم تقارير عن التأثيرات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة لنشاطاتهم. كما سيتعين على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم المدرجة الإبلاغ عن تأثير الاستدامة بمعايير أخف اعتبارا من عام 2028.

ويأتي ذلك بعد توصل البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي إلى اتفاق في 21 يونيو، حيث تم إصدار النص المتفق عليه في 30 يونيو. وستكون تقارير الاستدامة في الاتحاد الأوروبي متسقة مع سياسة الاتحاد الأوروبي للاستدامة. وسيتعين على الشركات نشر مخاطر الاستدامة وخططها المستقبلية لشرح كيفية توافق نموذج واستراتيجية أعمالها مع قانون المناخ في الاتحاد الأوروبي. وهذا يشمل الأنشطة التجارية للشركات بشأن تأثير المناخ والتعرض للوقود الأحفوري. وتعد القواعد الجديدة للإبلاغ عن الاستدامة وسيلة لمساءلة الشركات عن تعهداتها المتعلقة بالاستدامة.

وسيتم وضع معايير الإبلاغ عن الاستدامة من قبل المجموعة الاستشارية المالية الأوروبية. وسينشر النص القانوني النهائي في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي في غضون بضعة أشهر. وستكون المفوضية قادرة على اعتماد المجموعة الأولى من معايير الإبلاغ بموجب التشريع الجديد بحلول نهاية يونيو 2023. وبمجرد دخولها حيز التنفيذ، ستشرف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الشركات بمساعدة المفوضية الأوروبية.

كيفية سد الفجوات الجنسانية وتحقيق النمو الاقتصادي العالمي

أصدر صندوق النقد الدولي تقريرا حول واقع النساء في العمل، حيث أظهر التقرير أنّ أعدادا هائلة من النساء محرومات من الفرص الاقتصادية، وهو أمر لا يتنافى مع العدالة فحسب بل يتسبب أيضا في إضعاف النمو والصلابة مما يقع تأثيره على الجميع. ونعلم أنه يمكن زيادة الناتج الاقتصادي بمتوسط 35% في البلدان الأقل مساواة بين الجنسين بمجرد سد فجوة مشاركة المرأة في سوق العمل. غير أن التقدم يسير ببطء والصدمات، مثل الكوارث الصحية والمناخية والقلاقل الاجتماعية والحرب، لا تزال تفاقِم عدم المساواة الجنسانية من خلال تأثيرها المباشر على حياة النساء وسبل عيشهن أو من خلال إبقائهن بعيدا عن الدراسة والعمل.

وبحسب تقرير صندوق النقد الدولي فإنّ السياسات الاقتصادية والمالية الملائمة يمكن أن تساعد في تغيير هذه النتائج السلبية، مما ينهض بالاقتصادات عن طريق دعم التعافي وبناء الصلابة في مواجهة الصدمات المستقبلية. وبعبارة أخرى، مكسب المرأة هو مكسب للجميع. فعلى سبيل المثال، بينما تسببت الجائحة في تراجع وضع المرأة في كل مكان، فقد أدت أيضا إلى إعطاء دفعة للابتكارات على صعيد السياسات.

وبيّن التقرير أنّ هناك عدة برامج للمساعدات الاستثنائية تم تطبيقها في سياق الجائحة على نحو موجه للمرأة واستطاعت إدخال عدد أكبر من المواطنين تحت مظلة شبكات الأمان الاجتماعي. وتُسَهّل هذه الآليات تقديم المساعدات الموجهة لمواكبة الارتفاعات الحادة الحالية في أسعار الغذاء والوقود. وهناك حلول ثبتت جدواها يستطيع صناع السياسات استخدامها في اعتماد إجراءات اقتصادية كلية تراعي الاعتبارات الجنسانية.

أولا، تكثيف الاستثمار في رأس المال البشري لدى المرأة. فالمكاسب التي يمكن تحقيقها من توفير فرص متساوية للنساء في الحصول على الغذاء والرعاية الصحية والتعليم هي مكاسب كبيرة لا سيما في حالة الاقتصادات الصاعدة والنامية. مثال ذلك التحويلات النقدية التي تساعد الأسر على تحمل احتياجاتها الأساسية في البلدان ذات شبكات الأمان الاجتماعي الأقل تطورا.

وقد استحدثت البرازيل في بداية الجائحة برنامج المعونة الطارئة للتحويلات النقدية، الذي قدم ضِعْف المزايا للأسر التي تعولها نساء. وتشير تقديرات خبراء الصندوق إلى أن معدل الفقر بين هذه الأسر كان سيرتفع من 11% إلى أكثر من 30% بغير برنامج المعونة الطارئة، لكنه، بدلا من ذلك، انخفض إلى نحو 8%. وقامت مصر مؤخرا بتوسيع نطاق المساعدات النقدية لتشمل الأمهات المعيلات ذوات الدخل المنخفض، مما ساعدهن على الحفاظ على صحة أطفالهن وإبقائهم في المسار الدراسي. وفي

توغو، ساعدت تكنولوجيا الأجهزة المحمولة على تسريع الدعم المالي الطارئ أثناء الجائحة، مما أفاد المرأة على وجه الخصوص.

ثانيا، تمكين المرأة من العمل خارج المنزل أو بدء مشاريعهن. ومن شأن الإصلاحات الضريبية، والإصلاحات في الإنفاق العام، والبنية التحتية المالية، والقواعد التنظيمية، بالإضافة إلى إصلاحات أسواق العمل، أن تساعد في هذا الصدد. فإتاحة فرص الوصول إلى خدمات رعاية الطفل ذات الجودة والتكلفة المعقولة توفر لعدد أكبر من النساء فرصة الانخراط في العمل، كما يخلق وظائف بصورة مباشرة.

وقد أدى التوسع في خدمات رعاية الطفل المعممة في النرويج إلى زيادة احتمالات عمل الأمهات بنسبة 32 نقطة مئوية. وفي الاقتصادات الصاعدة والنامية، تؤدي إتاحة الهواتف النقالة وخدمة الإنترنت إلى فتح الباب أمام الفرص الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، توضح أبحاث الصندوق أن التمويل التقليدي والرقمي يساعدان على سد الفجوة الجنسانية في الحصول على الخدمات المالية، بما في ذلك الإقراض المصغر – مما أدى إلى خفض عدم المساواة في توزيع الدخل وزيادة النمو.

ثالثا، معالجة التحيّزات. فمن بين 190 بلدا شملها مسح البنك الدولي، خلص البنك إلى تَساوي الوضع القانوني بين النساء والرجال في 12 بلدا فقط. وبسبب التمييز على أساس جنساني في المؤسسات الاجتماعية، يتكبد الاقتصاد العالمي 6 تريليونات دولار طبقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. غير أن البلدان خفضت هذه التكاليف في السنوات الأخيرة من خلال إجراءات اجتماعية وقانونية مثل كبح زواج القاصرات، وتجريم العنف الأُسَري، وزيادة عدد المسؤولات المنتخبات.

رابعا، تكتسب زيادة تمثيل المرأة في المناصب القيادية أهمية بالغة أيضا. ويشير تحليل الصندوق إلى أن زيادة وجود المرأة في المؤسسات المالية وصنع السياسات المالية يترافق مع زيادة الصلابة الاقتصادية. وفي شركات التكنولوجيا المالية وقطاع الشركات، ترتبط زيادة عدد النساء في المناصب القيادية بتحسن الأداء والربحية، على الترتيب.

الاستراتيجية الجنسانية لدى الصندوق

ظل الصندوق لعدة سنوات يدعم جهود البلدان الأعضاء في نشر وتحسين السياسات الجنسانية. ووافق مجلسنا التنفيذي مؤخرا على أول استراتيجية شاملة يعتمدها الصندوق لتعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل مساعدة بلداننا الأعضاء على تطويع السياسات الداعمة للمساواة الجنسانية بما يتلاءم مع ظروف كل منها.

وتقر الاستراتيجية بأن السياسات الاقتصادية الكلية والمالية لها تأثير متفاوت على المرأة والرجل، وغالبا ما يكون ذلك عن غير قصد. ونحن نساعد صناع السياسات على تحديد هذه التحيزات ومعالجتها من خلال النظر بعدسة جنسانية إلى أنشطتنا الرئيسية – بدءا من أنشطة الرقابة المنتظمة على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء، ومرورا بكيفية تصميم وتنفيذ البرامج، وانتهاء بما نقدمه من دعم في مجال تنمية القدرات.

وقد دعمنا زيادة الإنفاق على المرأة في البلدان المرتبطة ببرامج مع الصندوق. فعلى سبيل المثال، توسعت مصر في إتاحة تعليم ما قبل المدرسة، وحسَّنت مستوى أمان النقل العام في ظل برنامج يدعمه الصندوق، مما ساعد النساء على الحصول على وظائف. وبدعم من برنامج مع الصندوق، أطلقت ساو تومي وبرينسيبي مبادرة بشأن إعداد الميزانية المراعية للمنظور الجنساني – استخدام سياسات ومؤسسات المالية العامة لتعزيز مساواة المرأة عبر البرامج الحكومية. كذلك حددنا كم المزايا الإنتاجية التي تتحقق من زيادة عدد الفتيات في التعليم الثانوي في السنغال، وبلدان أخرى.

وفي ظل الاستراتيجية الجديدة، سيعمل الصندوق في السنوات القادمة مع بلداننا الأعضاء المائة والتسعين، والشركاء الخارجيين، لتوسيع نطاق توصياتنا بشأن السياسات وتعزيز دقة تحليلاتنا لمساعدة البلدان على تصميم وتعميم سياسات داعمة للمساواة الجنسانية.

ومع مرور الوقت، ستؤدي السياسات الاقتصادية الكلية والمالية المراعية للاعتبارات الجنسانية إلى رفع النمو، وزيادة الاستقرار والصلابة الاقتصاديين، والحد من عدد المساواة في توزيع الدخل – وهو مكسب لا يقتصر على النساء، بل يعود بالنفع على الجميع.

الحرب في أوكرانيا تفاقم أزمة الأمن الغذائي والتغذية العالمية

لا تزال الحرب في أوكرانيا تؤدي إلى تفاقم أزمة الأمن الغذائي والتغذية العالمية، يصحبها ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء والأسمدة وتقلبها، والسياسات التجارية التقييدية، والاضطرابات في سلاسل الإمداد. وبرغم تراجع أسعار الغذاء العالمية واستئناف تصدير الحبوب من البحر الأسود، يظل الغذاء بعيدا عن منال الكثيرين نتيجة لارتفاع الأسعار وصدمات الأحوال الجوية .

تشير توقعات صندوق النقد الدولي، إلى أن أعداد الذين يواجهون انعداما حادا في الأمن الغذائي في أنحاء العالم ستواصل الارتفاع. ولا تزال أسواق الأسمدة متقلبة، ولا سيما في أوروبا، حيث أدى نقص إمدادات الغاز الطبيعي وارتفاع أسعاره إلى قيام عدد كبير من منتجي اليوريا والأمونيا بوقف عملياتهم. وقد يؤدي هذا الأمر إلى انخفاض معدلات استخدام الأسمدة في موسم زراعة المحاصيل التالي، الأمر الذي من شأنه إطالة أمد تأثير الأزمة وزيادته عمقا.

وقد تحقق تقدم ملموس في أربعة مجالات رئيسية، وازدادت تدابير المساعدة الاجتماعية المعلنة أو المتخذة بالفعل على مستوى جميع الاقتصادات بمقدار أربعة أضعاف من 37 إلى 148 في الفترة بين إبريل وسبتمبر 2022.

ووفق صندوق النقد الدولي فقد تم بالفعل تصدير ما يزيد على ثلاثة ملايين طن متري من الحبوب والمواد الغذائية من أوكرانيا. وأعلن الصندوق عن شعوره بالتفاؤل إزاء الاتجاه التنازلي لتدابير الممارسات التجارية التقييدية التي يطبقها بعض البلدان ونأمل الاستمرار في هذا الاتجاه. فالدعم المالي الدولي لأكثر البلدان تعرضا للمخاطر آخذ في التزايد بفضل إطلاق مبادرات مختلفة.

ووفق الصندوق يعكف البنك الدولي حاليا على تنفيذ برنامجه بقيمة 30 مليار دولار في مواجهة أزمة الأمن الغذائي وتوفير الموارد في بداية فترة البرنامج من «نافذة التصدي للأزمات» في إطار العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. ويقترح صندوق النقد الدولي إنشاء نافذة جديدة لمواجهة الصدمات الغذائية

ضمن أدوات الإقراض في حالات الطوارئ التي يتيحها الصندوق. واقترحت منظمة الأغذية والزراعة سلسلة من التوصيات بشأن السياسات وأطلقت خرائط مفصلة لتغذية التربة على مستوى كل بلد على حدة لتعزيز الكفاءة في استخدام الأسمدة.

ومن أجل الحفاظ على الزخم على هذه الأصعدة وبناء الصلابة من أجل المستقبل، سوف يتعين بذل جهود مستمرة شاملة ومنسّقة بغية دعم كفاءة الإنتاج والتجارة، وتحسين الشفافية، وتعجيل وتيرة الابتكار والتخطيط المشترك والاستثمار في تحول نظم الغذاء:

1) **دعم كفاءة الإنتاج والتجارة:** يتعين على الحكومات في جميع البلدان أن تتحرك بشكل عاجل لإعادة النظر في تدخلاتها في تجارة السلع الزراعية وأسواقها بوسائل منها تقديم الدعم وفرض قيود على التصدير، لتحديد التشوهات التي تسببها والحد منها. فالتدخلات الأقصر أمدا تسبب ضررا أقل من التدخلات غير محددة المدة. والتشجيع على إنتاج الأطعمة المغذية و إعادة توظيف الدعم بمبلغ 639 مليار دولار أمريكي في السنة والذي تقدمه الحكومات للقطاع الزراعي يمكن أن يُحدِثَ تحولا في نظم الغذاء وأن يحسن الأمن الغذائي والتغذية. ومن شأن الحفاظ على الانفتاح التجاري في أسواق المواد الغذائية والسلع الزراعية والطاقة أن يقلل التشوهات السعرية التي تقلص الحوافز على تحقيق الكفاءة في الإنتاج. وينبغي أن تلتزم البلدان بالتعهدات التي قطعتها في المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية بكبح القيود على تصدير الأغذية والأسمدة واتخاذ التدابير اللازمة لتيسير التجارة. ونرحب كذلك بتوضيح القواعد التنظيمية ذات الصلة للسماح بسرعة انتقال المدخلات الزراعية الحيوية كالأسمدة، على سبيل المثال، إلى البلدان التي تحتاج إليها.

2) **تحسين مستوى الشفافية:** تتيح مراقبة أسواق المواد الغذائية آلية مهمة للإنذار المبكر تتسم بالكفاءة ويجب أن تكملها عملية تتبع شفافة للتمويل الذي يقدمه المجتمع الدولي من أجل مواجهة أزمة الغذاء. وينبغي للحكومات أن توفر البيانات والموارد اللازمة لدعم نظام معلومات الأسواق الزراعية (AMIS) ، الذي يعزز الشفافية في أسواق الغذاء من خلال مراقبة الأسعار وتوفير المحاصيل الغذائية الرئيسية وتشجيع التحرك على صعيد السياسات. وإضافة إلى ذلك، يعمل التحالف العالمي من أجل الأمن الغذائي (GAFS) في الوقت الراهن على اتساق نظم التتبع الحالية من خلال لوحة مؤشرات تمكن الحكومات والفرق المعنية بالبلدان المختلفة من تحديد احتياجاتها وتوجيه التمويل اللازم نحو التصدي للأزمة.

3) **تعجيل وتيرة الابتكار والتخطيط المشترك:** تعاني أنشطة البحوث والتطوير في القطاع الزراعي من نقص مزمن، في حين أنها تحقق أحد أعلى مستويات العائدات على الإنفاق العام . ويكتسب الابتكار أهمية بالغة في مواجهة التحديات طويلة المدى أمام الأمن الغذائي والتغذية على مستوى العالم والتي يفرضها تغير المناخ، وتدهور حالة الأراضي والنظام البيئي، والآفات، وأمراض النباتات والحيوانات العابرة للحدود. وتتضمن الإجراءات المهمة في معالجة هذه التحديات قيام منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بنشر أفضل الممارسات ودعم «مراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية». وينبغي أن تؤدي هذه الجهود كذلك إلى مزيد من التنسيق المنهجي والتخطيط المشترك للربط بين الفرص قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى وتقديم الدعم في الوقت المناسب.

4) **الاستثمار في تحول نظم الغذاء:** إن تعزيز صلابة نظم الغذاء في مواجهة المخاطر، بما فيها الصراعات، والظواهر المناخية المتطرفة ، والصدمات الاقتصادية والأمراض مطلب ضروري لصدور الاستجابة الأطول أمدا. وتكتسب معالجة كل من الاختناقات في البنية التحتية والاختناقات في عرض المدخلات (مثل الأسمدة والبذور) أهمية بالغة للوصول إلى نظام للإمدادات الغذائية يتسم بالكفاءة. وسيكون تقديم الدعم الفعال والمستدام لصغار المزارعين مطلبا حيويا لضمان شمولهم كجزء من الحل وتوطين سلاسل الإمداد. وللقطاع الخاص دور مهم يقوم به، وسوف تقوم مؤسسة التمويل الدولية بإنشاء منصة للأمن الغذائي العالمي ستقدم رأس مال عاملا وتمويلا أطول أجلا للشركات الزراعية المستدامة والقطاعات ذات العلاقة في سلسلة الإمدادات الغذائية. ويمكن من خلال تعميق التكامل بين الأسواق المساعدة كذلك على تجنب الزيادة الحادة في أسعار السلع الضرورية وإعطاء دفعة لتنويع النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل من أجل بناء الصلابة الكلية.

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

www.ghorfa.de

الأعمال التجارية تبدأ بالتواصل الشخصي ...
الخطوة الأولى للتواصل مع الشركات الألمانية تبدأ عبر
غرفة التجارية والصناعة العربية الألمانية

انضم إلينا كعضو واستفيد من خدماتنا الحصرية. يسُرنا في الغرفة دعم أنشطتكم مع الشركات الألمانية

www.business.ghorfa.de www.health.ghorfa.de www.energy.ghorfa.de

Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-11 | Fax: +49-30-27 89 07-49
E-Mail: ghorfa@ghorfa.de

وسط تراجع مناخ الأعمال للاقتصاد الألماني
مخاوف من تأثير نقص إمدادات الغاز على القطاعات الصناعية والانتاجية

أظهر تقرير أصدرته غرفة التجارة والصناعة العربية – الألمانية، تراجع مناخ الاعمال للاقتصاد الألماني خلال شهر سبتمبر (أيلول) بشكل كبير حيث انخفض مؤشر IFO لمناخ الأعمال إلى مستوى 84.3 نقطة في سبتمبر، بعد أن كان عند مستوى 88.6 نقطة في أغسطس (آب). وتعد هذه هي أدنى قيمة للمؤشر منذ مايو (أيّار) 2020. وقد شمل التراجع جميع القطاعات الاقتصادية الأربعة، حيث صنفت الشركات أعمالها الحالية على أنها أسوأ بكثير، كما ازداد التشاؤم حول مستوى الاعمال خلال الأشهر المقبلة، حيث انخفضت التوقعات إلى مستوى قياسي بسبب مواجهة الاقتصاد العديد من التطورات الحرجة، أهمها حرب روسيا في أوكرانيا والتي زادت من انعدام الأمن، بالإضافة إلى أزمة الطاقة والمشاكل في التجارة العالمية وارتفاع أسعار الفائدة الرئيسية التي تجعل القروض أكثر تكلفة. الى جانب الإشكاليات المستمرة نتيجة جائحة كورونا وإجراءات مكافحتها، فعلى سبيل المثال، تتسبب سياسة الصين لمكافحة كورونا بشكل متكرر في حدوث مشكلات في التجارة العالمية بسبب تعطل العمل في الموانئ أو المصانع بسبب إجراءات احتواء الجائحة.

وفق تقرير الغرفة العربية – الألمانية اخفض مؤشّر قطاع الصناعة بشكل ملحوظ من مستوى (–6.2 نقطة) في شهر أغسطس الى مستوى (–14.2 نقطة) في سبتمبر، نتيجة لأن شركات القطاع كانت أقل رضا عن مستوى أعمالها الحالية، كما عبرت عن قلقها لمستوى الاعمال في الأشهر الستة المقبلة، خصوصا مع التراجع المستمر لحجم الطلبات.

في قطاع الخدمات شهد المؤشر تراجعا كبيراً حيث سجل المؤشر مستوى (–32.3 نقطة) في سبتمبر متراجعاً عن مستوى (–25.8 نقطة) في اغسطس. وقيمت شركات القطاع مستوى اعمالها الحالي على انه أسوأ بكثير، كما تتوقع الشركات أيضًا تراجعاً كبيراً آخر في مستوى الاعمال في الأشهر المقبلة. وتستعد شركات قطاع الضيافة بشكل خاص لمواجهة أوقات صعبة.

في قطاع التجارة، تراجع مؤشر مناخ الأعمال مرة أخرى، وسجل للمرة الأولى منذ شهر فبراير 2021، قيماً سلبية حيث سجل المؤشر مستوى (–8.9 نقطة) في سبتمبر متراجعاً من مستوى 1.4 نقطة في أغسطس، وقد قيمت شركات القطاع اعمالها الحالية بانها اسواء وبقيت توقعاتها للأعمال خلال الأشهر القادمة سلبية. كذلك شمل التراجع مؤشر اعمال قطاع البناء الذي سجل في سبتمبر مستوى (–21.6 نقطة) بعد ان كان عند مستوى (–14.8 نقطة) في أغسطس الماضي، وكما هو الحال في شركات القطاعات الاقتصادية الأخرى كانت شركات البناء أقل رضا عن وضعها الحالي، كما كانت توقعاتها للأعمال في الأشهر القادمة أكثر تشاؤما مما كانت عليه في الشهر السابق. علاوة على ذلك، تراجعت توقعات الصادرات للشركات الألمانية خلال شهر سبتمبر حيث سجل مؤشر ifo لأعمال التصدير مستوى (–6 نقاط) متراجعا من مستوى (– 2.8 نقطة) المسجل في شهر أغسطس الماضي، وهذا هو أدنى مستوى للمؤشر منذ مايو 2020. ففي الوقت الحالي لا يوجد نمو في الصادرات ونظراً لضعف الاقتصاد العالمي، لا يُتوقع حدوث تغيير كبير على المدى المتوسط أيضًا.

وفي سياق متصل، خفض معهد ifo توقعاته لنمو الاقتصاد بشكل كبير لهذا العام والعام المقبل. حيث يتوقع المعهد أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي للعام 2023، بنسبة (– 0.3) في المئة فيما سيسجل الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2022، نموا بنحو 1.6 في المئة. إذ أدى قطع إمدادات الغاز من روسيا في الصيف وما نجم عن ذلك من زيادات كبيرة في الأسعار إلى إحباط الانتعاش الاقتصادي بعد كورونا، كما تسببت معدلات التضخم المرتفعة في ذوبان الدخل الحقيقي للأسر الألمانية وتراجع قيمة مدخراتها وتقليل قوتها الشرائية. حيث أن الارتفاع الحاد في الأسعار، والذي لا يقتصر على الطاقة فحسب بل شمل جميع السلع الأخرى تقريبًا، يحد من التفاؤل بنمو الاقتصاد، إذ كان المستهلكون قد راكموا مدخرات مالية كبيرة خلال عمليات الإغلاق مع كورونا. وكان من المتوقع أنه بعد انتهاء الإجراءات سيتم إنفاق المزيد من الأموال وسيرتفع معدل الاستهلاك والذي كان من شأنه أن يدعم نمو الاقتصاد. لكن الأسعار المرتفعة الآن تلتهم المدخرات وتقيد الاستهلاك الخاص بدرجة أكبر.

سوق العمل

استمر عدد العاطلين عن العمل في ألمانيا في الازدياد بسبب العطلة الصيفية وكذلك بسبب استمرار تسجيل اللاجئين الاوكرانيين، حيث ارتفع عدد العاطلين عن العمل في أغسطس بواقع 77 ألف شخص تقريباً ليصل مجموع عدد العاطلين عن العمل إلى 2547000 شخص، وبالتالي ارتفع معدل البطالة بنحو 0.2 نقطة مئوية ليصل الى معدل 5.6 في المئة. وبالرغم من ارتفاع مستوى البطالة الا انه يظل اقل من عدد العاطلين عن العمل المسجل في نفس الشهر من العام الماضي بنحو 31 ألف شخص.

وفي ما يتعلق ببرنامج العمل بدوام مختصر فقد بلغ عدد العمال والموظفين الذين قامت الشركات العاملين بها بتسجيلهم في البرنامج خلال الفترة الممتدة بين 1 الى 25 أغسطس بحوالي 36 ألف شخص. وبشكل اجمالي وبحسب أحدث البيانات المتاحة من وكالة العمل الاتحادية فقد بلغ مجموع العاملين المستفيدين من تعويضات برنامج العمل بدوام مختصر في شهر يونيو 2022، 259 ألف شخص، وهو ما يمثل استمرارا للتراجع في عدد المسجلين بالبرنامج مقارنة بالشهور السابقة. كما ان الطلب على الموظفين الجدد ظل عند مستوى مرتفع، إذ تم تسجيل 887 ألف وظيفة شاغرة في شهر أغسطس لدي وكالة العمل الاتحادية وبزيادة 108 ألف وظيفة مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي.

في سياق متصل، أظهرت أحدث بيانات مكتب الإحصاء الاتحادي (Destatis)، أن عدد الموظفين والعاملين في شركات القطاع الصناعي قد وصل في نهاية شهر يوليو 2022، الى أكثر من

5.5 مليون شخص، وهو ما يمثل زيادة بنحو 42200 شخص أو 0.8 في المئة مقارنة بشهر يوليو من العام الماضي. وهذه الزيادة في عدد العاملين في الشركات الصناعية هي الزيادة السابعة على التوالي، وبالمقارنة مع شهر يونيو من العام 2022 فقد زاد عدد الموظفين الصناعيين بحوالي 4200 شخص أو 0.1 في المئة من اجمالي موظفي القطاع. وقد استمر ارتفاع عدد العاملين في معظم القطاعات الصناعية الرئيسية، بينما استمر الانخفاض في قطاع صناعة السيارات، حيث ارتفع عدد العاملين في تصنيع معدات معالجة البيانات والمنتجات الإلكترونية والبصرية بنسبة 3.9 في المئة، وفي تصنيع المعدات الكهربائية بنسبة 3.8 في المئة بشكل ملحوظ فوق المتوسط في يوليو 2022، مقارنة بنفس الشهر من العام السابق. بينما كان النمو في عدد العاملين في إنتاج المعادن وتصنيعها بواقع 1.3 في المئة وإنتاج الأغذية والأعلاف الحيوانية بحوالي 0.9 في المئة أعلى بقليل من المتوسط. وعلى العكس من ذلك انخفض عدد العاملين في صناعة السيارات وقطع غيارها بنسبة 1.6في المئة.

برنامج مساعدات لتخفيف الأعباء على المواطنين

أعلنت الحكومة الألمانية عن خطة مساعدات لتخفيف الأعباء المالية عن الأسر والشركات بسبب استمرار معدلات التضخم في الارتفاع، والذي وصل الى 7.9 في المئة خلال شهر أغسطس، بالإضافة الى الارتفاعات الكبيرة في أسعار الطاقة سواء من الغاز أو البنزين او الكهرباء. والتي من المتوقع ان تستمر في الارتفاع بعد قطع روسيا لإمدادات الغاز الى ألمانيا بشكل كامل منذ 30 أغسطس دون تحديد موعد لاستئنافها.

وقد بلغت قيمة حزمة المساعدات الجديدة 65 مليار يورو، وتشمل اهم بنود هذا البرنامج التالي:

- دفع 300 يورو ولمرة واحدة لأصحاب المعاشات التقاعدية في الأول من ديسمبر 2022، لمساعدتهم في دفع تكاليف الطاقة المتزايدة.
- 200 يورو تدفع ولمرة واحدة أيضا للطلاب والمتدربين.
-رفع مبلغ الاعانة الشهرية المقدمة لكل طفل في ألمانيا بنحو 18 يورو بداية من يناير 2023م.

- رفع الحد الأدنى للأجور المعفية من مساهمات الضمان الاجتماعي الي 2000 يورو بداية من العام 2023م، كان القانون ينص بالفعل على أن هذا الحد سيرتفع من 1300 إلى 1600 يورو في 1 أكتوبر 2022م.
- وضع كابح لأسعار الكهرباء للاستهلاك الأساسي للمواطنين.
- اصلاح مساعدة السكن وتوسيعها لتشمل مليوني مواطن ومنح مساعدة لتحمل تكاليف التدفئة للفترة من سبتمبر–ديسمبر 2022م، لمرة واحدة بمبلغ 415 يورو للشقة التي يسكنها شخص واحد و540 يورو للشقة التي يسكنها شخصان، ومن ثم يتم إضافة 100 يورو لكل شخص إضافي.
- بدأ تنفيذ برنامج „ Bürgergeld" الخاص بمساعدة العاطلين عن العمل من الأول من يناير 2023م، ليحصل الشخص ضمن هذا البرنامج على دعم شهري بمبلغ 500 يورو بدلا عن مبلغ الدعم الحالي ضمن برنامج " IV–Hartz" والبالغ 449 يورو.
- سيتم تخفيض ضريبة المبيعات على جميع استهلاك الغاز من 19 إلى سبعة في المئة حتى نهاية مارس 2024م.
- يتفاوض الائتلاف الحاكم مع حكومات الولايات الفيدرالية على اصدار تذكرة للتنقل المحلي بديلة عن تذكرة 9 يورو، على ان تتراوح قيمتها ما بين 49 و69 يورو،
- تمديد التسهيلات الخاصة بالتسجيل في برنامج العمل بدوام مختصر الى ما بعد سبتمبر 2022م.
- تمديد خفض ضريبة القيمة المضافة في قطاع المطاعم من 19 في المئة الى 7 في المئة.

ومع مبلغ برنامج المساعدات الجديد البالغ 65 مليار يورو يصل حجم إنفاق الحكومة الاتحادية على برامج المساعدات المعد لمواجهة أثار ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار الطاقة الى ما يقرب من 100 مليار يورو خلال العام 2022.

ألمانيا وأزمة نقص في الغاز في الشتاء

تتزايد المخاوف في ألمانيا من حدوث عجز في كمية الغاز الطبيعي اللازمة لضمان تدفئة المنازل خلال الشتاء وضمان استمرار الإنتاج في القطاعات الاقتصادية كثيفة الاستهلاك للغاز مثل الصناعات الكيميائية وصناعة الحديد والصلب الى جانب انتاج الكهرباء عبر المحطات العاملة بالغاز. ومع الوقف التام لإمدادات الغاز الروسي الى ألمانيا والتخفيضات الكبيرة في هذه الامدادات بسبب اعمال الصيانة للأنابيب والتوربينات، وفقاً لشركة غازبروم الروسية، ارتفعت حالة عدم اليقين حول قدرة الحكومة الألمانية لضمان توفير الكميات الكافية من الغاز.

وفي هذا الإطار أكّد وزير الاقتصاد الاتحادي، روبرت هابيك، أنّ ألمانيا لديها فرصة لتجاوز فصل الشتاء على الرغم من وقف إمدادات الغاز الروسي. على ان يتم تحقيق شروط معينة من اهمها اولاً، توفير الكثير من الغاز عبر الحد من الاستهلاك. ثانياً، ان يكون الطقس في الشتاء القادم معتدلاً وليس شديد البرودة. ثالثاً، ان تكون مرافق تخزين الغاز ممتلئة. وفي هذا الجانب وعلى الرغم من توقف شحنات الغاز من روسيا في نهاية أغسطس، فإن منشآت تخزين الغاز الألمانية ممتلئة الآن بنسبة تزيد عن 90 في المئة. فيما تسعى الحكومة الألمانية الى أن تكون مرافق التخزين ممتلئة بنسبة 95 في المئة على الأقل بحلول الأول من نوفمبر 2022م، وتتوافق كمية الغاز المخزنة عند هذا المستوى تقريبًا مع كامل الاستهلاك على مستوى ألمانيا في يناير وفبراير 2022م، او ما نسبته 60 في المئة من استهلاك ألمانيا من الغاز خلال فصل الشتاء بدون دخول واردات الغاز من روسيا في الحسبان. كما يمكن لألمانيا الاعتماد على دعم دول الاتحاد الأوروبي الأخرى ومدها بالغاز في حالات الطوارئ او الانخفاض الشديد في مخزونات الغاز الطبيعي خصوصا ان مستوى مخزونات واحتياطيات الغاز لدى عدد منها وصل الى نسب عالية في شهر سبتمبر، مثل البرتغال التي وصل مستوى ملء خزاناتها الى نسبة 100 في المئة وبولندا بأكثر من 99 في المئة الى جانب فرنسا بمستوى ملء بأكثر من 94 في المئة، بالإضافة الى ذلك تعتمد ألمانيا على واردات الغاز الطبيعي عبر خطوط أنابيب من النرويج وهولندا وبلجيكا. الى جانب ذلك يُتوقع ان يتم تشغيل أول محطتين لاستقبال الغاز الطبيعي المسال (LNG) على موانئ ألمانيا على ساحل بحر الشمال في نهاية العام الحالي او بداية العام القادم وذلك لتأمين الحصول على الغاز المسال القادم من دول مثل الولايات المتحدة الامريكية وأستراليا وقطر. حيث تخطط الحكومة الألمانية في الاجمال لبناء خمس محطات للغاز الطبيعي المسال على شكل سفن خاصة مملوكة للدولة، كل منها بسعة لا تقل عن 4.5 مليار متر مكعب سنوياً، حيث تقوم هذه السفن الخاصة بتبخير الغاز الطبيعي المسال وتحويلة الى غاز ومن ثم ضخه في شبكة توزيع الغاز. ووفقًا لخطط الحكومة، سيتم استيراد الغاز الطبيعي المسال

عبر هذه المحطة اعتباراً من نهاية العام الحالي وبكمية تصل إلى 7.5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويًا، وهو ما يتوافق مع حوالي 8.5 في المئة من احتياجات الغاز الألمانية الحالية. كذلك يتوقع ان يتم الانتهاء من بناء ثاني المحطات العائمة للغاز المسال وبدأ تشغيلها بداية العام 2023 في ميناء Brunsbüttel وبطاقة عمل تبلغ خمس مليارات متر مكعب من الغاز سنويًا وسيتم استبدالها بمحطة برية في عام 2026م، والتي ستكون قادرة على التعامل مع عشرة مليارات متر مكعب سنوياً. وبحسب وزارة الاقتصاد الاتحادية ستبلغ السعة الكلية بعد الانتهاء من بناء جميع المحطات العائمة للغاز المسال 25 مليار متر مكعب على الأقل من الغاز الطبيعي المسال سنويًا.

ومع كل هذه المؤشرات الإيجابية عن إمكانية عدم وجود نقص او ازمة ملحة في تأمين امدادات الغاز في ألمانيا خلال فصل الشتاء، فإنه من الصعوبة بمكان التوقع بعدم حدوث أي ازمة او حدوث حالة طوارئ تتعلق بالغاز في الشتاء، اعتمادا على ان استهلاك الغاز متذبذب ومتعلق بحالة الطقس وسلوك التدفئة. كما ان النقص في الغاز قد يحدث في مناطق معينة من ألمانيا وليس بشكل شامل.

تطوير مهارات الموظفين

أدت عمليات رقمنه الاقتصاد وأتمتة العمليات الصناعية المتزايدة إلى إحداث تغييرات في الوظيفة لملايين الأشخاص وبما يمكن ان يتسبب في فقدان ما يصل إلى 85 مليون وظيفة في البلدان الصناعية بحلول عام 2025، وفي نفس الوقت خلق نحو 97 مليون وظيفة ذات مواصفات ومتطلبات جديدة. ولهذا السبب تزداد أهمية قيام الشركات بالاستثمار في التدريب الإضافي لموظفيها. حيث سيحتاج 50 في المئة من جميع الموظفين في الدول الصناعية إلى إعادة تدريب وتأهيل بحلول عام 2025، إذ أصبح التعلم أكثر أهمية من أي وقت مضى، وبدون تحسين المهارات وإعادة صقلها، لا يمكن للشركات ولا الموظفين تشكيل المستقبل بنجاح. حيث أن مزيدا من التأهيل والتدريب يعني زيادة تطوير المهارات وبالتالي ضمان القابلية للنمو في المستقبل بشكل مستمر.

وفي هذا الجانب تستثمر الشركات الألمانية الكبرى بشكل مكثف في إعادة تأهيل وتدريب موظفيها حيث استثمرت شركة BMW لصناعة السيارات في العام 2021، أكثر من 222.6 مليون يورو في إجراءات تدريب وتأهيل إضافية لموظفيها كما انفقت شركة سيمنز حوالي 165 مليون يورو على التدريب. في مرسيدس بنز، تم تخصيص حوالي 155 مليون يورو للتدريب والتعليم الإضافي في عام 2021. وتبلغ ميزانية التدريب في شركة باير للصناعات الدوائية والكيميائية للعام الحالي 25 مليون يورو. وبشكل عام ارتفعت مخصصات التدريب لدي الشركات الألمانية الكبرى المدرجة على مؤشر داكس في العام 2021، والعام الحالي بالمقارنة بالعام 2020، والذي شهد انخفاضا في نفقات التدريب والتأهيل نتيجة جائحة كورونا. وفي ما يتعلق بأهم المهارات والدورات التدريبية التي تركز عليها الشركات الألمانية، تحظي الدورات التدريبية في مجال مهارات القيادة بالأولوية. ويبدو أن الطلب الداخلي من قبل الموظفين يساهم في تحديد قرارات الشركات واختيارها لبرامج التدريب، حيث تتفق اغلب الشركات على أن الدورات التدريبية الإدارية لموظفيهم هي الأكثر طلبًا. فعلى سبيل المثال أفادت شركة Infineon لصناعة اشباه الموصلات أن الدورات التدريبية التي تتناول موضوع الإدارة الافتراضية تحظى بشعبية خاصة بين موظفيها.

ومن المواضيع والبرامج الرئيسية التي تركز عليها الدورات التدريبية في الشركات الألمانية الكبرى، وخاصة شركات صناعة السيارات، برامج التدريب الخاصة بتقنيات المستقبل. فبحسب شركة مرسيدس بنز فإن "تطوير المهارات المستقبلية المستهدفة" يلعب دوراً مركزيًا في مجموعة الدورات التدريبية الإضافية للموظفين. وقد قامت الشركة بالفعل بتدريب ما يقرب من 7000 موظف في مجال تكنولوجيا البطاريات في السنوات الأخيرة، ويأتي ذلك في إطار التحول الذي تشهده شركات صناعة السيارات نحو التركيز على انتاج السيارات الكهربائية والتخلي عن صناعة السيارات ذات محرك الاحتراق الذاتي.

إلى جانب ذلك تأتي الدورات التدريبة الإضافية في مجال تحليل البيانات كأحد أهم البرامج التدريبية لمعظم الشركات الكبرى، فعلى سبيل المثال، قامت Allianz للتأمين وإعادة التأمين بتوسيع نطاق دوراتها التدريبية في مجال تحليل البيانات، كما تسمي شركة Henkel لمنتجات العناية الشخصية والعناية المنزلية وشركة بي إم دبليو لصناعة السيارات أيضًا «تحليلات البيانات» كأحد أهم محتويات برامجها التدريبية.

سمير ناس يتسلم مهامه رئيساً للاتحاد الغرف العربية

تسلّم رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبد الله ناس، رئاسة اتحاد الغرف العربية رسمياً، خلفا للرئيس عبد الله المزروعي رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الأمارات العربية المتحدة.

وبهذه المناسبة، أعرب الرئيس الجديد للاتحاد سمير ناس عن اعتزازه بتسلّم رئاسة الاتحاد، مؤكداً أنّ "أولويات رئاسة مملكة البحرين لاتحاد الغرف العربية في المرحلة المقبلة دعم كافة الجهود التي من شأنها زيادة حجم الصادرات البينية بين الدول العربية، والعمل على تشجيع زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية".

وشدد ناس على أنّ "تنمية القطاع الخاص لدفع الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصادات العربية سيكون من أولويات اهتمامات البحرين خلال رئاستها للدورة الجديدة للاتحاد، فضلاً عن مساعيها الجادة في وضع خارطة طريق لتعزيز التعاون الاقتصادي العربي وجعله أكثر فاعلية وقدرة على تحقيق مستهدفات رؤى ملوك وقادة وزعماء ورؤساء الدول العربية".

وعبّر ناس عن اعتزازه بالدور المهم والكبير الذي يقوم به اتحاد الغرف العربية في جمع الغرف العربية الممثلة للقطاع الخاص العربي تحت مظلة واحدة لتعزيز التعاون بينها وتنسيق جهودها من أجل التعاون الإقليمي وتطوير قطاع الأعمال العربي عالمياً، مشيراً إلى أن اتحاد الغرف العربية سيعمل كجهة تمثل القطاع الخاص العربي ضمن رؤية واضحة وسيضع استراتيجيات وأفكاراً لا سيما ما يتعلق منها بدعم التجارة العربية البينية.

بدوره، هنأ أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير ناس على رئاسته لاتحاد الغرف العربية للسنتين المقبلتين عبر انتقال رئاسة الاتحاد إلى غرفة البحرين، متمنيا له التوفيق في المهام الجديدة، لافتا إلى حرص جهاز الأمانة العامة للاتحاد على التعاون وتسخير كافة الجهود من أجل الارتقاء بعمل ودور اتحاد الغرف العربية بصفته الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي.

وأبدى حنفي عميق الشكر والتقدير إلى رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الأمارات العربية المتحدة عبد الله المزروعى، على ما حققه من إنجازات طيلة فترة رئاسته لاتحاد الغرف العربية، والتي توجت بالعديد من الخطوات المهمة والنجاحات بالأخص في ما يتعلق بدعم ريادة الأعمال والتجارة العربية البينية.

وأكد على النجاحات التي حققها الاتحاد في الدورات السابقة لخدمة الكيانات الاقتصادية العربية، منوهاً بما تقوم به غرف التجارة والصناعة في الدول العربية لإنجاح التعاون بينها نحو الإسهام في التغلب على المزيد من التحديات التي تواجه الصادرات العربية والتجارة البينية بين الدول العربية.

منح اتحاد الغرف العربية جائزة التميّز الدولية لدعم جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة

منح الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية، اتحاد الغرف العربية ممثلا بأمينه العام معالي الدكتور خالد حنفي، "جائزة التميز الدولية في مجال جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030"، وذلك خلال انعقاد فعاليات الملتقى الدولي حول تجارب القيادات العربية في منظمة الأمم المتحدة والهيئات الدولية في المشاركة بدعم جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بتنظيم من الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية.

وثمّن الدكتور خالد حنفي، اختياره بصفته أمينا عاما لاتحاد الغرف العربية من جانب الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية، للحصول على الجائزة، والتي تعدّ لفتة مميزة ومحل فخر وتقدير، ما يؤكّد على الدور الريادي الذي يلعبه اتحاد الغرف العربية في هذا المجال.

ونوّه حنفي إلى أنّ "موضوع التنمية المستدامة للنهوض بالاقتصادات العربية يدخل دائما في صلب رؤية وأهداف الاتحاد والغرف العربية الأعضاء فيه منذ تأسيسه عام 1951"، مبيّنا أنّ "النشاطات لا تقتصر على تنظيم والمشاركة في تنظيم الفعاليات وإعداد الدراسات المتخصصة والمشاركة الفاعلة في منظومة العمل الاقتصادي العربي المشترك، بل تشمل أيضا استيعاب وتعزيز دور الطاقات الشابة من خلال برنامج دعم مشروعات ريادة الأعمال للانتقال الأخضر إلى بيئة منيعة إزاء تغير المناخ والمتغيرات العالمية".

وشدد الأمين العام على "أهمية المضي قدما في العلاقات نحو تشابك استراتيجي أكثر شأنا والانتقال من التعاون الخطي إلى التعاون المتعدد الأبعاد، ارتكازا على التكنولوجيا والرقمية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشمولية والمستدامة، خصوصا أن هناك إمكانيات كبيرة وقدرات هائلة لدى العالم العربي".

يشار إلى أنّ "الملتقى الدولي حول تجارب القيادات العربية في منظمة الأمم المتحدة والهيئات الدولية في المشاركة بدعم جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، هدف إلى إبراز دور وجهود القيادات العربية في منظمة الأمم المتحدة والهيئات الدولية في مجال دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، ومناقشة التحديات التي تواجه المنطقة العربية في هذا المجال وسبل مواجهتها.

مناطق لوجستية برازيلية - مصرية

على صعيد آخر، كشف أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، عن مقترح لإنشاء منطقتين لوجستيتين في البرازيل ومصر لإعطاء قيمة مضافة لمنتجات البلدين، مشيرا إلى أنّ "غرفة التجارة العربية البرازيلية تقوم حاليا بإجراء الدراسات بالتعاون مع اتحاد الغرف العربية".

وأشار حنفي خلال احتفال الغرفة العربية البرازيلية بمرور عام على تواجدها في مصر، إلى أنّه "تمّ عرض المقترح على رئيس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي وكذلك على رئيس الجمهورية البرازيلي ونائبه كما تم طرح المقترح في جامعة الدول العربية، وتتولى الغرفة دراسة انشاء الخط الملاحي الذي يربط بين مصر والبرازيل، وتتضمن الموانئ المقترحة ربط ميناء سانتوس البرازيلي بأحد الموانئ المصرية بالبحر المتوسط مثل ميناء الإسكندرية أو ميناء بورسعيد أو دمياط ومن المتوقع الانتهاء من الدراسة خلال الأشهر المقبلة".

ونوّه حنفي إلى أنه تم عقد لقاء مع وزيري الزراعة في مصر والبرازيل وتم مناقشة التعاون في مجال قصب السكر خاصة أن البرازيل من أكبر منتجي السكر في العالم ويمكن الاستفادة من خبراتها في هذا المجال لزيادة إنتاج قصب السكر في مصر.

وكشف عن مقترح لإنشاء ميناء محوري يربط بين مصر والبرازيل بشمال افريقيا سواء في تونس أو المغرب، مشددا على "أهميّة الاستفادة من إنشاء الخطوط الملاحية بين مصر والبرازيل لتكون نقطة محورية تمتد الى شمال ليبيا (ميناء طرابلس) لإعادة إعمار سوريا والعراق واليمن"، داعيا إلى "ضرورة ألا تقتصر العلاقات بين الدول العربية والبرازيل على التجارة فقط رغم أنها تتخطى الـ 20 مليار دولار بل تدشين شراكات استثمارية صناعية".

عبد الله المزروعي: شراكة اقتصادية استراتيجية مع بلغاريا

شدد رئيس اتحاد الغرف الإماراتية، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي، عبد الله محمد المزروعي، خلال كلمة له في افتتاح أعمال منتدى الأعمال الإماراتي – البلغاري، الذي عقد بحضور رئيس جمهورية بلغاريا رومين راديف، على أنّ "المنتدى ينسجم مع جهود دولة الإمارات وحرصها المستمر على تعزيز شراكاتها الاقتصادية مع بلغاريا".

ورأى أنّ "المنتدى يشكل فرصة للعمل معاً على تعزيز آفاق التعاون وفتح قنوات الحوار للاستفادة من الفرص الواعدة التي توفرها السوق في عدد من القطاعات الحيوية لا سيما التكنولوجيا المالية، والبناء والتشييد، والدفاع، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعة، بما يخدم التطلعات التنموية المشتركة لكلا البلدين، والاستفادة من إمكانات هذه القطاعات في دفع عجلة التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي".

ولفت إلى "أهمية الشراكة طويلة الأمد التي تربط كلا البلدين منذ عام 1991 والتقدم الذي آلت إليه العلاقات على جميع الأصعدة الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية خلال السنوات الماضية، ما يعكس جهود دولة الإمارات الرامية لتحقيق التنوع الاقتصادي وحرص الجانب البلغاري على تقديم كافة أشكال لدعم لتحقيق هذا الهدف"، مشيرا إلى "أهمية تعزيز التعاون الاستراتيجي مع كافة الدول، وجذب الاستثمارات والإسهام في دفع النمو الاقتصادي".

غرفة قطر: ارتفاع صادرات القطاع الخاص في قطر 21 في المئة

أظهر تقرير صادر عن غرفةُ قطر، عن تحقيق صادرات القطاع الخاص خلال الربع الثاني من العام 2022 الجاري نموًا كبيرًا، حيث بلغت قيمة صادرات القطاع الخاص خلال الربع الثاني من العام الجاري (أبريل ومايو ويونيو 2022) حوالي 8.92 مليار ريال قطري، مقابل 7.39 مليار ريال خلال ذات الفترة من العام الماضي، محققةً زيادة نسبتها 21 في المئة على أساس سنوي، أمَّا على أساس ربع سنوي بالمقارنة بالربع الأول من نفس العام 2022 والتي بلغت حينها حوالي 7.73 مليار ريال فنجدها قد ارتفعت أيضًا، ولكن بنسبة بلغت حوالي 15.4 في المئة.

وظهر التقريرُ قدرةَ القطاع الخاص والاقتصاد القطري بشكل عام على التكيف مع الظروف الاقتصادية الطبيعية وغير الطبيعية ومقدرته على تحقيق معدلات نمو مُتصاعدة خاصة بعد فترة من التأثيرات السالبة للتدابير الصارمة التي فرضتها الدولة لمكافحة جائحة "كوفيد19-"، حيث أصبحت آليات السوق وخطط التشغيل

في المنشآت والشركات هي التي تتحكم في مستويات التشغيل في كافة الأنشطة الاقتصادية. ووفق التقرير ارتفعت قيمة الصادرات المنطقة العربية على أساس سنوي بنسبة بلغت 60.7 في المئة. كما ارتفعت قيمة الصادرات، إلى دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة كبيرة بلغت 249.2 في المئة.

خالد حنفي: إنشاء "ممر الاقتصاد الأزرق" بين الصين والدول العربية

أكّد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال مشاركته افتراضيا في منتدى التعاون الدولي الذي نظّمه المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية CCPIT حول دور الشركات الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق بعنوان: "تعزيز الرخاء المشترك من خلال مواجهة التحديات واحتضان المستقبل"، أنّ "الانتعاش الاقتصادي العالمي الضعيف والمتعثر يتفاقم بسبب الاضطرابات في سلاسل التوريد، في حين أن مجالات مثل تغير المناخ لم تتم معالجتها إلا بصعوبة".

ولفت حنفي إلى أنّ "الصين أصبحت في العقود الماضية المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي في العالم العربي، فضلاً عن كونها شريكًا اقتصاديًا رئيسيًا لمعظم الدول العربية"، موضحا أنّ "الصين هي الشريك التجاري الثاني الرئيسي للدول العربية، حيث بلغت الأرقام 330 مليار دولار في عام 2021. إلى جانب مئات المليارات من الاستثمارات في إطار مبادرة الحزام والطريق وغيرها من مشاريع البنية التحتية والتكنولوجيا الفائقة".

ونوّه حنفي إلى أنّ "الخدمات اللوجستية شهدت تقدماً في العالم العربي تماشياً مع مشروع طريق الحرير الضخم، وقد أصبحت جميع الدول العربية الآن جزءًا من مشروع مبادرة الحزام والطريق الذي تبلغ تكلفته مليارات الدولارات لإحياء طريق الحرير الذي يشكل أفقًا مستقبليًا للعلاقات العربية الصينية". وكشف عن أنّ ثلثا صادرات الصين إلى أوروبا وأفريقيا تمر الآن عبر البنى التحتية التي بنتها الدول العربية. وقد انضمت 9 دول عربية إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية المرتبط بمبادرة الحزام والطريق.

وشدد على "أهمية اغتنام الفرص للمشاركة في تطوير الموانئ وبناء شبكات السكك الحديدية في الدول العربية، ودعم الجهود العربية في بناء شبكة لوجستية تربط آسيا الوسطى بشرق إفريقيا والمحيط الهندي بالبحر الأبيض المتوسط، ولأجل ذلك لا بدّ من العمل معًا لبناء مركز تعاون بحري لتعزيز قدرتنا على توفير الخدمات العامة المتعلقة بالمحيطات، وإنشاء ممر الاقتصاد الأزرق".

وقال: "لقد دخلنا عصر إعادة العولمة. وأعني بذلك اتباع نهج أكثر انتقائية واستراتيجية للتكامل من قبل الشركات والاقتصادات مما سيعيد تشكيل التدفقات العالمية للسلع والخدمات والتمويل والبيانات

والأشخاص".

ولفت إلى "وجود حاجة جوهرية من أجل تعزيز التعاون في مجال الابتكار. كما نحن بحاجة إلى إعادة التفكير في شراكة المجتمع مع مجتمع الأعمال، حيث يجب أن يكون هدفنا تحقيق التوازن بين احتياجات الأعمال واحتياجات المجتمع، والاعتراف بالحاجة المتبادلة إلى بعضهما البعض. ومن هذا المنطلق لا بدّ من اللجوء إلى العلوم والتكنولوجيا لتحقيق المزيد من محركات النمو المستدامة، والحفاظ على استقرار سلاسل التصنيع والإمداد العالمية، وذلك في محاولة لتعزيز التنمية المتوازنة والمنسقة والشاملة لكل من العالم العربي والصين".

ودعا حنفي في كلمته إلى "وجوب انتهاج نهجا جديدا يركز على أولويات الناس، وأن نضع التنمية ورفاهية الناس على رأس جدول الأعمال، وأن نعزز التعاون العملي في مجالات رئيسية مثل الحد من الفقر، والأمن الغذائي، والرقمنة، وتمويل التنمية، والتصنيع". ورأى أنّ "مبادرة "الطريق والحزام" العملاقة أدّت إلى تعزيز الترابط المؤسسي والمادي بين الصين والبلدان العربية بشكل فعال، ولأجل ذلك لا بدّ علينا اغتنام من الفرص وجعل أسواقنا أكثر انفتاحًا واتساعًا واتخاذ خطوات جديدة من أجل التعاون متبادل المنفعة المشتركة، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى بناء علاقة ثنائية استراتيجية تساعدنا على الدخول في مستقبل أكثر إشراقًا وأفضل للبشرية".

الشيخ خليفة آل ثاني يبحث في مصر تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية

بحث رئيس غرفة قطر الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني، مع وزير التجارة والصناعة المصريّة أحمد سمير، على هامش مُشاركته في مؤتمر العمل العربي الذي يُعقد في القاهرة، دور القطاع الخاص في تعزيز العلاقات التجاريّة بين البلدين، بالإضافة إلى سبلَ تقديم تسهيلات للشركات القطرية لتوسيع استثماراتها في مصر، وتطوير العلاقات الاقتصاديّة والاستثماريّة بين البلدين.

ولفتَ الوزير أحمد سمير، إلى التوافق في الرؤى بين مصر ودولة قطر بشأن أهمية تعظيم الاستفادة من المُقوّمات الصناعية والتجارية الهائلة للبلدين، ومدى ترجمتها إلى مشاريع مُشتركة تسهم في الارتقاء باقتصاديهما، مُعربًا عن الاستعداد بتذليل كافة العقبات أمام الشركات والمستثمرين القطريين لتشجيعهم على التوسع في الاستثمارات الحالية وضخ استثمارات جديدة في السوق المصري في المُستقبل القريب. وأشارَ إلى أهمية الدور الذي يقومُ به مُجتمع الأعمال بالبلدين في تعزيز أطر التعاون المُشترك وإقامة المزيد من المشاريع الاستثمارية المُشتركة وخلق المزيد من فرص العمل.

من جانبه، أكدَ الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني، على عمق العلاقات

الأخوية التي تربط البلدين، خاصة العلاقات التجارية التي تشهد تطورًا ملحوظًا، حيث حقق التبادل التجاري ارتفاعًا بأكثر من 50 في المئة خلال العام الماضي.

ولفت إلى حرص غرفة قطر على تعزيز تعاونها مع القطاع الخاص في مصر، بما يخدم إقامة مشاريع مُشتركة تعود بالنفع على الاقتصادين القطري والمصري، مُشيرًا إلى "وجود فرص كبيرة لتعزيز التعاون المُشترك على المستويين الإقليمي والدولي من خلال عضوية قطر ومصر في اتحاد الغرف العربية والغرفة الإسلامية وعدد من غرف التجارة العربية والدولية المُشتركة، وهو الأمر الذي يُتيحُ إقامة شراكات ومشروعات مُشتركة في دول أخرى".

أوسمار شحفة: البلدان العربية أهم الشركاء التجاريين للبرازيل

حلّت دولة الإمارات العربية المتحدة بحسب تقرير صادر عن الغرفة التجارية العربية البرازيلية، في صدارة الدول العربية المستوردة للمنتجات البرازيلية بنحو 37,800 طن، أي ما يعادل نمواً بنسبة 11 في المئة، بينما جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة باستيرادها لنحو 37،200 طن، بزيادة بنحو 52.7 في المئة.

وتعليقا على نتائج التقرير، أكّد رئيس الغرفة التجارية العربية البرازيلية أوسمار شحفة، أنّ "هذه النتائج تعزّز جهود البرازيل الرامية للحفاظ على حجم صادراتها الشهرية فوق 400 ألف طن حتى نهاية هذا العام. وتعكس هذه المؤشرات تنامي الطلب على البضائع والمنتجات البرازيلية، وبالأخص الدول العربية كأحد أهم الشركاء التجاريين الرئيسين للبرازيل عالمياً، ما يرسّخ متانة العلاقات التجارية بين دول المنطقة والبرازيل". ولفت شحفة إلى أنّه "في إطار المساعي الرامية إلى تشجيع حركة وأنشطة الاستيراد

والتصدير، بادرت الغرفة التجارية العربية البرازيلية بدعم جهود إنشاء مسارات لوجستية مباشرة بين البرازيل والدول العربية، فضلاً عن استئناف مناقشات اتفاقية التجارة الحرة بعد الجائحة".

ووفق تقرير الغرفة سجلت صادرات لحوم الدواجن البرازيلية إلى الدول العربية 2.828 مليون طن، بزيادة نسبتها 6 في المئة خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2022 مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، فيما وصلت العائدات إلى 5.260 مليار دولار، محققة نمواً بنسبة 33 في المئة خلال الفترة المذكورة.

اجتماع تنسيقي في مقر اتحاد الغرف العربية بشأن عمل "المركز العربي لريادة الأعمال الزراعية"

عقد في مقر اتحاد الغرف العربية، اجتماع تنسيقي ضمّ مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية البروفيسور آدم الدخيري يرافقه وفد من المنظمة، ورئيس الاتحاد العربي للصناعات الغذائية الدكتور هيثم الجفان، يرافقه نائب الرئيس السيد جورج نصراوي، وممثل عن وزارة الزراعة في لبنان السيد حسين نصر الله، ووفد من الصندوق اللبناني للتنمية ممثلاً بالسيدين خليل بركات وعماد حمدان، ومديرة الغرف العربية والغرف العربية والأجنبية المشتركة في اتحاد الغرف العربية هدى كشتان.

وتم خلال الاجتماع مناقشة وتنسيق التعاون خلال الفترة المقبلة، في ظل إنشاء المركز العربي لريادة الأعمال الزراعية. وأخذ المجتمعون علماً باستضافة اتحاد المصارف العربية لـ "لجنة التكنولوجيا للمركز العربي لريادة الأعمال"، على أن يستضيف اتحاد الغرف العربية في مقره برنامج ريادة الأعمال والدورات التدريبية التي ينظمها المركز، وسيتم التنسيق مع غرفة تجارة وصناعة وزراعة طرابلس والشمال لاستكمال الشق العملي للدورات في الغرفة، حيث تتوفر لديها مختبرات للصناعات الغذائية، ومركزاً مهماً لدعم الابتكار ورواد الأعمال، مما يعزز التكامل بين القطاع الخاص ومنظمات

العمل العربي المشترك.

وسوف يقوم المركز العربي لريادة الأعمال بعملية التدريب والتأهيل والتطبيق، وسينظم سنوياً مسابقة لرواد الأعمال في الزراعة والصناعات الغذائية، بالتعاون مع اتحاد الغرف العربية وذلك ضمن "رالي العرب لريادة الأعمال والابتكار" الذي ينظمه الاتحاد مع المركز العربي الإقليمي لتدريب وتنمية رواد الأعمال والاستثمار التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية (اليونيدو)، إلى جانب تنظيم معرض للمنتجات الغذائية والزراعية خلال هذا الحدث، ليحظى بترويج كبير مما يستقطب الممولين من رجال الأعمال العرب وكذلك من مؤسسات التمويل العربية.

محمد جاسم الصقر: غرفة الكويت داعم أساسي للقدس وأهلها

أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت، محمد جاسم الصقر، أنّ "القضية الفلسطينية والقدس هي قضية عقيدة وانتماء بالنسبة للكويت شعباً وحكماً وحكومة، وقضية إنسانية وأخلاقية، ووطنية بقدر ما هي قضية فلسطينية وعربية".

كلام الصقر جاء خلال استقباله وفدا من صندوق وقفيّة القدس برئاسة رئيس مجلس الأمناء الأمير تركي الفيصل بن عبد العزيز، ورئيس مجلس إدارة الصندوق منيب المصري.

وشدد الصقر أنّه "على الرغم من النكبات العديدة والشديدة التي مرّت على العالم العربي في العقدين الأخيرين، فإن قضية فلسطين ستبقى القضية العربية الأم، لأنها ما زالت المحرّك الأساس وراء معظم أحداث المنطقة، ولأنها ما زالت بشكل أو بآخر مؤثرة في كل الدول العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً". ونوّه الصقر إلى أنّه "بصفتي رئيسا لغرفة التجارة والصناعة، أشعر باعتزاز كبير

بأن هذه الغرفة بكل ما تمثله ومن تمثله كانت دائماً في طليعة الجهات الداعمة للقدس وأهلها، وفلسطين وشعبها مالياً وبحثياً وإعلامياً، ولعلها الغرفة الوحيدة التي أصدرت طابعاً مالياً على معاملاتها خُصّص ريعه لفلسطين، كما تعاونت مراراً مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي لتقديم المساعدات الإنسانية والتعليمية، إذ كان آخر نماذج هذا التعاون المساهمة في إعادة إعمار حي الشيخ جرّاح بعد تعرّضه للعدوان السنة الماضية".

الرئيس السيسي في "الملتقى المصري – القطري": فرص استثمارية حقيقية للقطاع الخاص

دعا رئيس جمهورية مصر العربيّة عبد الفتاح السيسي، رجالَ الأعمال القطريين إلى زيارة مصر والاطلاع على الفرص الاستثماريّة المُتاحة في جميع القطاعات الاقتصاديّة.

وأكّد الرئيس المصري في افتتاح مُلتقى رجال الأعمال القطري المصري، أنّ "مختلف القطاعات الاقتصادية على غرار القطاع الزراعي والتجاري والعقاري والصناعي مفتوحة أمام الاستثمار سواء بالشراكة مع الحكومة أو القطاع الخاص المصري"، معربا عن استعداده لتوفير فرص استثمارية حقيقية للقطاع الخاص القطري، مُستعرضًا في هذا السياق الخطوات التي قطعتها مصر في مجال تحديث البنى التحتية من إنشاء لشبكات طرق ومحطات كهرباء ووسائل نقل عام حديثة، بالإضافة إلى إرساء منظومة قانونية وتشريعات تلبي تطلعات ومطالب المُستثمرين وتحقيق آفاق نمو. ولفتَ إلى تمكن الاقتصاد المصري من تحقيق نسب نمو إيجابية حتى خلال الفترات الصعبة.

من جهته اعتبر النائب الأول لرئيس غرفة قطر محمد بن طوار الكواري، أنّ "زيارة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي تسهم في تعزيز أواصر التعاون وفتح مزيد من قنوات التواصل لما فيه الفائدة المُشتركة للبلدين والشعبين الشقيقين"، مشددا على أنّ "الملتقى يدشن مرحلة جديدة من التعاون بين القطاع الخاص القطري والمصري، وسوف يفتح أمامنا كرجال أعمال قطريين ومصريين

آفاقًا جديدةً من التعاون".

ورأى أنّ "الطريق بات الآن مُمهدًا، والوقت أصبح مناسبًا، والظروف مهيأة أكثر من أي وقت مضى، لتعزيز علاقات التعاون فيما بيننا، خاصة فيما يخص التجارة والاستثمار، ما يفتح الباب أمام الشركات القطرية والمصرية للتباحث في إقامة تحالفات وشراكات اقتصادية وتجارية ومشروعات مُشتركة سواء في قطر أو في مصر، حيث إن مناخ الاستثمار في البلدين مُحفز وهناك فرص عديدة يمكن استغلالها من الطرفين".

الاقتصاد السعودي يسجّل أسرع نمو بين الاقتصادات الكبرى

توقعت وحدة أبحاث "إيكونوميست إنتليجنس"، أن يسجل الاقتصاد السعودي أسرع نمو بين الاقتصادات الكبرى في عام 2022، متفوقاً على الصين والهند وألمانيا وأميركا وبقية دول مجموعة العشرين.

ورجح التقرير أن يسجل الاقتصاد السعودي نمواً بنسبة 7.5 في المئة هذا العام، وهو أسرع معدل نمو في المملكة منذ عام 2011.

وبيّن التقرير أن الأساسيات الاقتصادية للمملكة تتحرك بالاتجاه الصحيح مع تسجيل فائض في الميزانية، وتقلص الدين العام هذا العام، فضلاً عن احتواء معدلات التضخم.

ووفق التقرير سوف الاقتصاد السعودي مدعوماً بالإصلاحات ومن المرجح أن يسجل نمواً بنسبة 5 في المئة العام المقبل. وأظهر

التقرير أن وزن قطاعات المطاعم والترفيه والفنادق في مؤشر التضخم بنحو 11 في المئة، بينما الوزن النسبي لقطاع الطاقة 25 في المئة وفيما ارتفع قطاع الخدمات بأكثر من 4 في المئة فإن وزنه المنخفض لم يكن مؤثراً بشدة في التضخم.

ارتفاع أصول "الاماراتي المركزي" المصرفية

شهد القطاع المصرفي الإماراتي بحسب بيانات المصرف المركزي، زيادة في الائتمان المصرفي بنحو 4 في المئة خلال النصف الأول بمقدار 72.1 مليار درهم، ليصل 1.866 تريليون درهم بنهاية يونيو 2022، مقارنة مع 1.794 تريليون درهم بنهاية ديسمبر 2021.

وارتفع حجم الودائع المصرفية بنسبة 4.8 في المئة، بمقدار 95.4 مليار درهم إلى 2.09 تريليون درهم بنهاية يونيو 2022، مقارنة مع 1.997 تريليون درهم بنهاية ديسمبر 2021. في حين سجلت الأصول المصرفية نمواً بنسبة 3.8 في المئة، أي بزيادة 127.7 مليار درهم إلى3.45 تريليون درهم بنهاية يونيو 2022، مقارنة مع 3.32 تريليون درهم بنهاية ديسمبر 2021.

وتجاوز نمو الودائع المصرفية، الائتمان في الإمارات خلال النصف الأول بنحو 23.3 مليار درهم، بعد ما شهدت البنوك نمواً في الودائع بقيمة 95.4 مليار درهم، مقابل نمو الائتمان بنحو 72.1 مليار درهم. وارتفع إجمالي الأصول المصرفية لدى مصرف

الإمارات المركزي بنسبة 0.2 في المئة من 3.442 تريليون درهم في نهاية شهر مايو 2022 إلى 3.449 تريليون درهم في نهاية شهر يونيو 2022. كما ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي بنسبة 0.03 في المئة من 1.865 تريليون درهم في نهاية شهر مايو 2022 إلى 1.866 تريليون درهم في نهاية شهر يونيو، نتيجة زيادة بنسبة 5.6 في المئة في الائتمان الأجنبي، مقابل انخفاض بنسبة 0.6 في المئة في الائتمان المحلي.

عجلان العجلان: تحوّل نوعي في العلاقات التجارية والاستثمارية مع تايلند

شدد رئيس اتحاد الغرف السعودية عجلان العجلان، خلال كلمة ألقاها في افتتاح أعمال "مجلس الأعمال السعودي – التايلندي"، الذي عقد في مقر اتحاد الغرف السعودية بالرياض، على "أهمية إحداث تحول نوعي في العلاقات التجارية والاستثمارية بين المملكة وتايلند، في ظل حرص واضح من حكومتي البلدين على استغلال الإمكانات الاقتصادية الكبيرة والفرص الاستثمارية الواعدة".

وأوضح أنّ "الدعم الحكومي الذي تحظى به العلاقات الاقتصادية السعودية – التايلندية، ساهم في رفع حجم التبادل التجاري بمقدار 29 في المئة عام 2021، مقارنة بعام 2020، بينما بلغ مجموع حجم التبادل التجاري بين البلدين 131 مليار ريال (34.9 مليار دولار) خلال الـ5 أعوام الماضية". داعياً إلى "العمل على توفير مناخ استثماري وتجاري ملائم، بما في ذلك تفعيّل الاتفاقيات الموقعة بين البلدين للوصول بالعلاقات إلى مرحلة الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية".

من ناحيته أعرب نائب رئيس الوزراء التايلندي، جورين لاكاسانا ويست، عن تطلع حكومة تايلند وقطاع الأعمال للمشاركة الفاعلة في المشاريع والفرص الاستثمارية التي تطرحها المملكة ضمن

رؤية 2030، مشيراً إلى أنّ "المملكة يمكن أن تكون مزوداً رئيسياً للطاقة لتايلند، في حين يمكن لتايلند أن تكون مصدراً أساسياً لأمن المملكة الغذائي".

وأكد وزير التجارة السعودي الدكتور ماجد القصبي، أنّ "العلاقات السعودية – التايلندية تشهد اليوم حراكاً غير مسبوق وإنجازات كبيرة على أرض الواقع، حيث من المتوقع بنهاية العام الحالي أن يرتفع حجم التجارة البينية بنسبة تقارب 30 في المائة ليتجاوز 9 مليارات دولار".

ارتفاع ودائع البنوك التجارية القطرية 1.2 في المئة

ارتفعت قيمة المعروض النقدي في قطر، خلال شهر يوليو/ تموز الماضي، بنسبة 10.6 في المئة إلى نحو 675 مليار ريال (185.4 مليار دولار) مقارنة بالشهر نفسه من العام 2021. كما قفزت قيمة شبه النقد، الذي يشمل ودائع البنوك التجارية، بنسبة 1.2 في المئة إلى 965 مليار ريال على أساس سنوي.

ووفقا للنشرة الشهرية الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء القطري، انخفضت أصول البنوك الإسلامية في قطر، خلال يوليو، بنسبة 1.9 في المئة إلى مستوى 533 مليار ريال، مقارنة بالشهر السابق، وبنسبة 10.7 في المئة على أساس سنوي. كما انخفضت أصول البنوك التجارية التقليدية 1.5 في المئة على أساس شهري. وبالنسبة للودائع، انخفضت في البنوك الإسلامية بنسبة 1.5 في المئة على أساس شهري وبلغت 321.5 مليار ريال، في حين ارتفعت بنسبة 6.8 في المئة على أساس سنوي، مقابل انخفاض ودائع البنوك التقليدية 2.2 في المئة على أساس شهري. وكانت

الاحتياطيات والسيولة بالعملة الأجنبية الشهرية لمصرف قطر المركزي ارتفعت بنسبة 2.79 في المئة إلى 211.3 مليار ريال، مقابل 205.5 مليارات ريال في شهر يوليو (تموز) 2021.

الإيرادات النفطية في ليبيا تسجّل ارتفاعا 16.3 مليار دولار

أظهرت بيانات مصرف ليبيا المركزي، بلوغ حجم الإنفاق العام نحو 57 مليار دينار (11.87 مليار دولار) خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي، بينما بلغت الإيرادات 78.3 مليار دينار (16.3 مليار دولار).

وتوزع الإنفاق على خمسة أبواب؛ وهي الباب الأول الرواتب والأجور بقيمة 24.4 مليار دينار، والثاني النفقات الحكومية بقيمة 5.3 مليارات دينار، والباب الثالث للتنمية بقيمة 235 مليون دينار، والرابع الدعم بقيمة 11.89 مليار دينار، بالإضافة إلى الميزانية الاستثنائية للمؤسسة الوطنية للنفط، بقيمة 34 مليار دينار تم صرف 15.2 مليار دينار منها.

ومن ناحية الإيرادات، فقد بلغت 78.3 مليار دينار (16.3 مليار دولار)، منها 76.7 مليار دينار من الإيرادات النفطية، والباقي من إيرادات الضرائب والجمارك والاتصالات، وهي التي وصفها بيان المصرف المركزي بالمتدنية.

وتمثّل صادرات النفط الخام ما يعادل 96 في المئة من إجماليّ صادرات ليبيا، والتي تساهم بنحو 95 في المئة من تمويل الخزانة

العامّة للدّولة. وبلغت إيرادات ليبيا من صادرات النّفط والغاز، أكثر من 21.5 مليار دولار خلال عام 2021، مسجّلة أعلى مستوى لها في خمس سنوات.

إبراهيم العربي يلتقي وزير التجارة والصناعة المصري

أكد وزير التجارة والصناعة المصري المهندس أحمد سمير حرص الوزارة على تعزيز التعاون والتنسيق المشترك مع كافة منظمات الاعمال وبصفة خاصة اتحاد الغرف التجارية باعتباره شريك رئيسيين في تنمية وتطوير الاقتصاد المصري، مشدداً على أنّ "الوزارة لن تعمل في معزل عن مجتمع الاعمال، حيث ستشهد المرحلة المقبلة التركيز على اتباع النهج التشاركي مع كافة الاطراف المعنية بهدف توحيد الجهود والتوصل الى رؤية موحدة لمستقبل الصناعة والتجارة في مصر".

جاء ذلك خلال اللقاء الذي عقده مع رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية، المهندس إبراهيم العربي، مشيرا إلى أنّ "المرحلة الحالية تتطلب تضافر كافة الجهود سواء الحكومة او القطاع الخاص لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد المصري"، مؤكداً على "أهمية تحقيق التكامل ما بين سياسات وتوجهات الحكومة ورؤية ومتطلبات مجتمع الأعمال الأمر الذى يسهم في تحسين بيئة ومناخ الأعمال في مصر ومن ثم تحقيق معدلات نمو إيجابية في قطاعي الصناعة والتجارة الخارجية".

بدوره أكد العربي "حرص الاتحاد على تعزيز التعاون المشترك مع وزارة التجارة والصناعة للمساهمة في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية التي تتبناها الحكومة خلال المرحلة الحالية، مع اتاحة كافة امكانات الاتحاد وغرفه بالمحافظات للمساهمة في تحقيق الاستقرار بالسوق المحلى وذلك من خلال توافر السلع للمواطنين بأسعار مناسبة وتشجيع الاستثمار في مشاريع جديدة وبصفة خاصة في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ".

ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية للبلدان العربية 9.4 في المئة

كشف صندوق النقد العربي عن نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية بنحو 9.4 في المئة خلال 30 عاماً لترتفع من 502 مليون دولار عام 1970 إلى40.5 مليار دولار خلال 2020. ووفق تقرير الصندوق، حول الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية بنحو مليار دولار عام 2020 على الرغم من جائحة "كوفيد – 19" لتصل إلى 40.5 مليار دولار مقارنة بنحو 39.5 مليار دولار في 2019.

ويبيّن التقرير ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في تسع دول عربية على رأسها دولة الإمارات والسعودية، حيث نما الاستثمار الأجنبي المباشر بنسب تراوحت بين 2.5 في المئة و133 في المئة خلال 2020. ووفق التقرير تأثرت الاستثمارات الأجنبية الواردة في العديد من الدول العربية بجائحة "كوفيد 19-" لتتراجع معها تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في10 دول عربية بنسبة وصلت إلى 405 في المئة عام 2020.

واستناداً للإحصاءات الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بلغ عدد المشاريع الواردة للدول العربية حوالي1092 مشروعاً في مختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية خلال 2019، مقابل حوالي 878 مشروعاً عام 2018.

احتياطي النقد الأجنبي في العراق يتخطى 85 مليار دولار

كشف البنك المركزي العراقي، عن ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي إلى أكثر من 85 مليار دولار، وهو أعلى مستوى منذ 2003. في حين كان أشار نائب محافظ البنك المركزي إلى بلوغ الاحتياطات ما يزيد على 80 مليار دولار، متوقّعا أن تصل إلى 90 مليار دولار بنهاية العام.

وأعلنت رابطة المصارف الخاصة العراقية، عن ارتفاع نسبة الشمول المالي إلى 33.5 في المئة، نتيجة الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي، ولا سيّما دعم مشروع توطين رواتب الموظفين وزيادة افتتاح الفروع المصرفية، ودعم عمليات التحول الرقمي والمحافظ الإلكترونية ونقاط الدفع وأجهزة الصرافات الآلية.

وانعكست زيادة نسبة الشمول المالي على زيادة الثقة بالقطاع المصرفي، مما سينعكس بشكل إيجابي على النمو في الاقتصاد بشكل عام. وقد بلغ عدد الموظفين الذين وطنوا رواتبهم حتى نهاية العام الماضي نحو أربعة ملايين موظف، الأمر الذي أسهم بوصول

عدد الفروع المصرفية إلى 905 فروع. مع الإشارة إلى أنّ زيادة نسبة الشمول المالي تتعلق بالتركيز على زيادة المعاملات المالية للأفراد أو الشركات والاستفادة من الخدمات المصرفية المتنوعة.

ارتفاع الدخل السياحي في الأردن 161 في المئة

ارتفع الدخل السياحي في الأردن 161.1 في المئة على أساس سنوي خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي، مع تحسن حركة السياحة الوافدة إلى البلاد.

ووفق بيانات البنك المركزي فقد حصد الأردن في الفترة بين يناير (كانون الثاني) وأغسطس (آب) الماضيين حوالي 2.6 مليار دينار (3.66 مليار دولار).

وجاء الارتفاع نتيجة صعود عدد السياح القادمين إلى البلاد بأكثر من مليون زائر ليصل إلى 3.175 مليون سائح خلال الفترة المذكورة. وزاد الدخل السياحي بواقع 82.4 في المئة، مقارنة بالشهر المقابل من العام الماضي ليبلغ 583.1 مليون دينار (822.4 مليون دولار) بعد تسجيل وصول أكثر من 715.5 ألف سائح.

وعلى صعيد إنفاق الأردنيين على السفر، تشير البيانات إلى ارتفاع الإنفاق على السياحة خارج المملكة خلال أغسطس الماضي بنسبة 51.6 في المئة على أساس سنوي إلى 122.5 مليون دينار (172.8 مليون دولار). وبذلك، بلغ الإنفاق على السياحة خارج

السوق المحلية 712.2 مليون دينار (نحو مليار دولار) خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي، أي بارتفاع89.4 في المئة على أساس سنوي. وتعتبر السياحة أحد أبرز القطاعات الداعمة للاقتصاد الأردني ومدرة للعملة الصعبة، وهي تتشابك مع قرابة 90 مهنة بطريقة غير مباشرة. ويساهم القطاع بنحو 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل في هذا القطاع الحيوي أكثر من 55 ألف عامل.

توقعات بنمو الناتج المحلّي للاقتصادات الخليجية 6.7 في المئة

أظهر أحدث تقرير حول المستجدات الاقتصادية للشرق الأوسط، الذي أعدته "أكسفورد إيكونوميكس"، وجود آفاق إيجابية على مستوى المنطقة، على الرغم من الانخفاض الكبير لنمو إجمالي الناتج المحلي العالمي على خلفية ارتفاع التضخم وأسعار الفائدة. ويُقدّر نمو إجمالي الناتج المحلي للشرق الأوسط في 2022 عند 5.5 في المئة، أي بزيادة طفيفة عن التوقعات التي أعلنتها "أكسفورد إيكونوميكس" قبل ثلاثة أشهر.

وبحسب تقرير الربع الثالث، فإن الآفاق الإيجابية للشرق الأوسط، ترتكز على توقعات قوية للزخم والنشاط في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. ومن المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 6.7 في المئة هذا العام، وهو أسرع معدل منذ 2011، مدعوماً بارتفاع إنتاج النفط، وإعادة تسخير الإيرادات الحكومية في مبادرات الاستثمار، وبدرجة أقل، إنفاق الأسر والشركات. ومع ذلك، فإن احتمالية حدوث ركود

عالمي وتأثيره في الطلب على النفط لا يزال يمثل خطراً سلبياً رئيسياً لهذه النظرة.

ووفق التقرير فإنّ ارتفاع أسعار النفط ستظل داعمة للمالية العامة، ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق فائض إجمالي في الميزانية بنسبة 9.7 في المئة من إجمالي الناتج المحلي لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وهو الأكبر منذ عام 2012.

نمو الناتج المحلّي الإجمالي للبحرين بحدود 7 في المئة

كشف ولي عهد البحرين، الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، عن نمو الناتج المحلي الإجمالي للبحرين بنسبة 6.9 في المئة على أساس سنوي في الربع الثاني 2022. وبذلك يكون سجل الناتج المحلي الإجمالي للبحرين أكبر زيادة سنوية منذ 2011.

وكان نما اقتصاد البحرين بمقدار 5.5 في المئة على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام الحالي، في حين سجل القطاع غير النفطي نموا بلغ 7.8 في المئة.

وكشفت وزارة المالية البحرينية، عن تسجيل البحرين فائضا في الميزانية بلغ 33 مليون دينار (88 مليون دولار) في النصف الأول 2022 مقارنة مع عجز قدره 520 مليون دينار (1.39 مليار دولار) خلال الفترة نفسها العام الماضي.

وبلغ إجمالي الإيرادات العامة 1.698 مليار دينار (4.53 مليار دولار)، أي بزيادة 52 في المئة، مقارنة مع النصف الأول 2021، بينما ارتفع مجمل النفقات 2 في المئة إلى 1.665 مليار دينار. وكانت توقعت البحرين انخفاضا كبيرا في عجز الميزانية للنصف الأول 2022 بفضل صعود أسعار النفط.

صندوق النقد: الإصلاحات في لبنان بطيئة للغاية

كشف صندوق النقد الدولي، عن أنّ الاقتصاد اللبناني ما زال يعاني من ضغط شديد بسبب الجمود المستمر في الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة بشدة وحالة الضبابية المرتفعة. وبيّن الصندوق أن التقدم الذي يحققه لبنان في تنفيذ الإصلاحات التي تمت الموافقة عليها مع صندوق النقد الدولي يسير بوتيرة بطيئة للغاية.

وطالب صندوق النقد، بضرورة استكمال إجراءات مسبقة لكي يدرس مجلس إدارة صندوق النقد الدولي طلب لبنان الحصول على برنامج مالي. ودعا إلى ضرورة توحيد سعر الصرف والإسراع في إعداد مشروع موازنة 2023 بعد إقرار موازنة العام الحالي.

وأعرب صندوق النقد الدولي عن الرغبة في استمرار التعاون مع لبنان ودعمه، مستغرباً الغموض الذي ساد على مستوى السلطتين التنفيذية والتشريعية لجهة القيام بما يلزم من إصلاحات للنهوض بالاقتصاد اللبناني، خصوصاً أن كل تأخير يؤدي إلى خسارة لبنان

الوقت والنتائج.

وشدد وفد صندوق النقد الدولي، خلال لقائه الرئيس اللبناني ميشال عون، على ضرورة استعادة الثقة بالقطاع المالي والمصرفي المتمثل بمصرف لبنان والمصارف، مبيّنا أنه يجب الاعتراف بالخسائر الكبيرة في القطاع المصرفي اللبناني ومعالجتها مقدما.

الكويت الرابعة عربيا كأفضل المدن للعيش وفيينا الأولى عالميا

حلّت الكويت في المرتبة الرابعة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والثالثة خليجياً بعد أبو ظبي ودبي، اللتين حافظتا على تصنيفهما إقليمياً بين أفضل المدن للعيش في المنطقة، وذلك بحسب تقرير وحدة "إيكونوميست إنتليجنس" التابعة لمجلة "إيكونوميست".

وسجلت الكويت 72.1 نقطة، بفضل حملة التطعيم الواسعة ضد جائحة «كوفيد19-»، ما جعلها من أكثر المدن أماناً في المنطقة ومن أوائلها في التعافي من الجائحة، فيما جاءت البحرين في المرتبة الخامسة على مستوى المنطقة في مستوى المعيشة، تلتها مسقط ثم الرياض.

ووفق "إيكونوميست إنتليجنس" فقد ساعدت حملة التطعيم الإمارات على تفادي قرارات الإغلاق الشاملة في 2021 وحتى الآن. وبقيت أبوظبي ودبي منفتحتين إلى حد كبير على الأعمال منذ الموجة الأولى للجائحة عام 2020، وكان التعافي السريع نسبياً أحد الأسباب التي جعلت المدينتين تحتلان المرتبة الأولى والثانية على التوالي.

وبالنسبة لأسوأ المدن معيشة في المنطقة، جاءت دمشق بالمركز الأول، ثم طرابلس، فالجزائر. في احتلّت عالمياً فيينا المرتبة الأولى

كأفضل مكان للعيش في العالم. وهي المرة الثالثة خلال آخر 4 سنوات، إذ احتلت الصدارة في 2018 و2019، لكنها تراجعت إلى المركز 12 في 2021.

منتدى التواصل الخليجي – الأردني ينعقد بدورته الثالثة

احتضنت العاصمة الأردنيّة عمّان فعاليات منتدى التواصل الاقتصادي الخليجي – الأردني بدورته الثالثة، الذي تنظمه غرفة تجارة الأردن، بالتعاون مع اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، وبدعم من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأعرب رئيس اتحاد الغرف السعودية ورئيس غرف دول مجلس التعاون الخليجي عجلان العجلان، عن أمله في أن يسهم المنتدى بفتح آفاق جديدة للتطور والنمو بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين الخليجي والأردني، مؤكدا أنّ تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية المشتركة هو أحد الوسائل الكفيلة بتحقيق تنمية مستدامة بالدول العربية عموما.

ولفت العجلان إلى أننا ننظر إلى العلاقات الاستثمارية والتجارية بين القطاع الخاص الخليجي والأردني بكونها تنطوي على آفاق رحبة، لا سيما أن الحكومات لدى الجانبين حريصة على توفير مختلف الحوافز وأشكال الدعم لتوسيع هذه الآفاق وترجمة توجيهات قياداتنا السياسية الحكيمة للارتقاء بها لتكون نموذجا لتكامل

الاقتصادات العربية.

بدوره، أكّد رئيس غرفة تجارة الأردن نائل الكباريتي أنّ "المستقبل وضمن المعطيات والتغييرات العالمية الحالية يحتاج من دول المنطقة العربية الصمود والتطور والنمو، وإنشاء تحالفات اقتصادية قوية تستطيع الوقوف بوجه العواصف ولا سيّما "تسونامي الاقتصاد المندفع" على بلاد العالم".

وشدد على أنّه "علينا أن ندرك أنّ لا مجال في المستقبل لصمود الدول المنغلقة على نفسها، ومن هنا فإنّ الطريق الوحيد هو الانفتاح ضمن العولمة العالمية والتطور التكنولوجي السريع وما بعد الثورة الصناعية الرابعة".

الرئيس المصري يتعهّد بإزالة المعوّقات القائمة في مواجهة الاستثمار

كشف الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، عن الانتهاء من إزالة كافة المعوقات القائمة في مواجهة الاستثمار خلال فترة شهر أو شهرين على أبعد تقدير.

ولفت الرئيس السيسي خلال افتتاحه عددا من مشاريع الهيئة العامة للاستثمار، إلى أنّه "يتم العمل على تيسير الإجراءات أمام المستثمرين لدعم قطاع الصناعة وتسهيل كافة المعوقات"، مشددا على "جديّة الدولة في حل مشكلات المستثمرين بما في ذلك توفير مستلزمات الإنتاج، وقد أعطيت التوجيهات إلى محافظ البنك المركزي بألا تكون هناك مشكلة حقيقية تواجه المستثمرين".

وأشار إلى "جدية الدولة في تناول المشكلات التي تعوق الاستثمار والتصدي لها وحلّها"، موضحا أنّ "حجم القطاع الخاص في مصر كبير ويتجاوز 75 في المئة من حجم الاقتصاد، ونحن كدولة نتعاون مع رجال الأعمال في مصر ونجتهد للقضاء على كافة المعوقات التي تقابل المستثمرين ورجال الأعمال".

وأكّد الرئيس السيسي أنّ "عرض مشاكل المستثمرين ليس عيبا في الحكومة أو الدولة ولكننا نعرضها لكي نتصدى لها ونحلها لنزيل جميع معوقات الاستثمار".

ECONOMIC UPDATE ON AUSTRIA 2022-2023

The Austrian Arab Chamber of Commerce issued a report on the reality of the Austrian economy, which showed that Austria's Economic Indicators Decline in 2022 Austria's economy grew solidly in the second quarter of 2022, but mood indicators point to a slowdown in economic activity.

According to the most recent weekly WIFO economic index (WWWI), GDP growth in July is likely to have been weaker than in the previous months, estimated at 2.2%, compared to 2.7% and 5.1% in June and May 2022 respectively.

The upward trend in prices has increased further recently. As a result of high food and energy prices, the consumer price index rose again in June (8.7%) and July (9.2%), according to Statistics Austria's flash estimate. At the same time, domestic consumer confidence (according to the European Commission) fell in July to its lowest level since the survey began in 1995. This development was driven by a drastic deterioration in expectations for the general economic situation.

Although world trade has recently picked up speed again, the development of the world economy is still being hampered by supply bottlenecks. Despite slight declines, raw material prices are still at a high level. Against this background, leading indicators in Austria and abroad have recently continued to deteriorate.

The European Commission's Economic Sentiment Indicator (ESI) for the euro area declined across the board in July, and the Ifo business climate index for Austria also fell in July to its lowest level since June 2020.

On the other hand, the positive trend on the labour market is continuing. Employment increased again, and the seasonally adjusted unemployment rate is expected to remain at 6.3% (national definition) in July.

AUSTRIA'S FOREIGN TRADE

From January to May 2022: Growth in Imports (+23.7%) & exports (+18.9%)

The total value of Austria's imports of goods in the period January to May 2022 was according to preliminary results by Statistik Austria nominally at 86.88 billion euros, while its exports of goods amounted to EUR 78.97 billion. In the reporting period January to May

2022, imports increased accordingly by 23.7% and exports by 18.9%. The trade deficit showed a value of 7.92 billion euros, after EUR 3.82 billion in the same period of the previous year.

In addition to the growth of imports from Germany by 17.6%, Austria's imports significantly increased from the Russian Federation (201.8%), China (25.6%) and the Czech Republic (32.4%), whereas its top trade partners for exports were Germany (14.2%), Italy (26.5%), and Hungary (44.2%).

Compared to the same period of the previous year, the trade volume of the fuel and energy product group witnessed a massive increase by 251% for the period Jan – May 2022; however, the trade volume of the gas subgroup was reduced by 23.6%.

Trade volume with Ukraine and the Russian Federation Austria's imports from Ukraine increased by EUR 0.51 billion (14.5%) in the period from January to May 2022 compared to the same period of the previous year; the most important imported product group continued to be ores and metal waste.

On the other hand, Austria's exports to Ukraine decreased by EUR 0.18 billion (29.6%), with medical and pharmaceutical products as the most important product category. On the import side, trade with the Russian Federation showed a noticeable increase to 3.90 billion euros (201.8%) compared to the same period in 2021, with gas being the most important import commodity.

Austria's exports to the Russian Federation slightly decreased to EUR 0.78 billion (-4.3%), with the most important product group being medical and pharmaceutical products as in the previous year.

INFLATION

Inflation in July 2022 reaches 9,3 %, main price drivers being fuels, household energy, food & restaurants. The inflation rate for July 2022 reached a record high of 9.3%, as stated in preliminary calculations by Statistik Austria as part of a flash estimate. Compared to the previous month, the average price level increased by 0.9 percent.

"In July 2022, life in Austria became even more expensive: according to an initial estimate, the inflation rate for July reached 9.3%. This is the highest value since March 1975. Not only are there again price surges in household energy and in gastronomy, but also the prices of food and fuel remain at high", says Statistics Austria Director General Tobias Thomas. In fact, the price increase of the mini shopping basket, which includes food and services and fuels, and which was recorded at 19.1% in July, is actually more than twice the double of the overall inflation.

Due to the increase in fuel prices in July by 63.1% which impacted the inflation rate by 2.04%, transport prices increased in July by 21.8% on average, thus influencing the inflation rate by almost 3%. As a result of the upward trend in household energy prices, housing, water and energy prices rose by an average of 12.5% (impact: 2.33 percentage points), the decisive factor for this being the price development of electricity and solid fuels. Prices for household contents and ongoing maintenance of the house increased by an average of 7.8% (influence:40.5 percentage points), particularly for furnishings and floor coverings (10.6%; Influence: 0.3 percentage points).

Moreover, food and non-alcoholic beverages went up by an average of 12.2% (influence: 1.3 percentage points). Prices for meat rose by 13.9% (impact: 0.33 percentage points) and those for milk, cheese and eggs by a total of 17.4% (influence: 0.27 percentage points). Prices of bread and cereal products increased by 11.2% more (influence: 0.2 percentage points) and vegetables by 12.5% (influence: 0.16 percentage points). Oils and fats rose by 25.1%, including a 35.2% in prices of butter. In addition, restaurants and hotels cost on average 9.3% more in July (impact: 1.17 percentage points); this was mainly driven by significantly more expensive hospitality services. Prices of leisure and cultural activities went up by 4.2% on average (influence: 0.48 percentage points).

TOURISM

More than 37 million overnight stays in the first half of the summer season 2022 Pre-crisis level almost attained. According to preliminary results by Statistik Austria, 37.04 million overnight stays in Austrian accommodation establishments were reported for the first half (May to July) of the summer season 2022 (May to October); that is only 4.6% less than same period in 2019. "After two difficult summer seasons for tourism, the 1st half of the summer peak season 2022 witnessed a particularly strong comeback, with 17.83 million overnight stays in Austria recorded in July 2022", said Mr. Tobias Thomas, Director-General of Statistik Austria.

Tourist Winter Season 2021/22 closed with 52.7 Million Overnight Stays "After a difficult start to the 2021/22 winter tourist season due to the nationwide lock-down in November/ December 2021 and the rapid spread of the Delta and Omikron variants of the coronavirus, the number of overnight stays has picked up speed again as of February 2022.

Overall, and according to statistics by Statistik Austria, the past winter season with 52.66 million overnight stays was therefore significantly more positive than the previous winter season, which had almost completely disappeared due to the corona pandemic. These statistics also show that foreign guests accounted for three quarters of all overnight stays in the 2021/22 winter season (39.73 million). Nevertheless, the number of overnight stays was 27.8% below the level of the same period before the corona crisis," said Director-General of Statistik Austria Mr. Tobias Thomas.

Weaker Upswing in Tourism-intensive Regions in 2021 Austria's economy recovered noticeably from the COVID-19 crisis in 2021, with the upturn being observed in all federal states. Nevertheless, the after-effects of the crisis continued to influence the regional economic situation. The two federal states with the most tourism, Tyrol and Salzburg, lagged behind the other federal states in terms of growth. All sectors of the economy benefited from the upturn, with the exception of accommodation and gastronomy, so that employment quickly reached the pre-crisis level again - only in Tyrol, Salzburg and Vorarlberg was this not the case in 2021.

ECONOMIC OUTLOOK FOR 2022 AND 2023

The economic outlook has clouded worldwide since the last forecast of the Austrian Institute of Economic Research (WIFO). This also has consequences for the expected recovery in Austria. Leading indicators point to an economic slowdown that will predominantly affect industry in 2022. In contrast, tourism will contribute disproportionately to economic growth in 2022. After 4.8% in the previous year, WIFO expects real GDP growth of 4.3% and 1.6% for 2022 and 2023, respectively. "While the buoyant industrial activity shaped the overall economic expansion in the previous year, market services will contribute disproportionately to growth in 2022, mainly due to the revival of tourism", says Christian Glocker, one of the authors of the current WIFO forecast.

The recovery of the global economy will be dampened by several factors in both forecast years. These include the aftermath of the COVID-19 crisis, the Ukraine war, continued upward pressure on prices, ongoing supply chain disruptions and monetary tightening by central banks. Any one of these factors could, in and of itself, be detrimental to global expansion. In the current environment, however, they appear jointly. As a result, growth in the global economy will slow down. This development affects the Austrian economy in two ways via foreign trade. On the one hand, the weakening of the global economy is dampening the outlook for domestic goods exports and thus for industry. On the other hand, the marked increase in world market prices for raw materials and intermediate goods represents a negative terms-of-trade shock, which shapes domestic price buoyancy and weighs on real household incomes.

However, this is contrasted by an extremely strong recovery in tourism, which is accompanied by high growth in service exports and thus in the value added of market services. Against this backdrop, the Austrian economy is expected to expand by 4.3% in 2022, weaker than in the previous year. Due to the sectoral shift in growth – slowdown in industry, strong expansion in market services – Austria's eonomy can still largely escape the cooling of the global industrial economy in 2022.

In 2023, the overall economic momentum is likely to slow down more strongly (1.6%). The favourable development on the labour market will continue in both forecast years. For 2022, active dependent employment is expected to increase by 3% and for 2023 by 0.9%. Due to the buoyant demand for labour, unemployment has been declining year-on- year since March 2021. This trend will continue in the forecast period. The unemployment rate will fall to 6.3% in 2022 and stagnate in 2023 (2021: 8%).

The expected flattening of economic growth should not have a dampening effect on inflation until 2023. According to the Harmonised Index of Consumer Prices (HICP), headline inflation will initially rise to 7.9% in 2022 (2021: 2.8%). The main reason for this is the passing on of high prices for raw materials, agricultural and intermediate goods to consumers. In 2023, inflation will slow to 5.3%. However, it will still be significantly above the long-term average.

مجموعة
مؤسسات نحاس

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP

HEAD OFFICES
Telephone: (+963 11) 2234000 - 2233000 | **Fax:** (+963 11) 2235004 - 2228861
E-mail: info@nahas.sy | **Website:** www.nahasgroup.com

بنك بيروت
s.a.l.
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new State-of-The-Art Contact Center that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

1262

Lebanon | Australia | UK | Germany | Sultanate of Oman | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262